



جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر

تحت إشراف الدكتورة:

د. دربال فاطمة

من إعداد الطالبين:

- عينة خديجة
- بلوط أمال

| | | |
|------------------|--------|------------------|
| جامعة عين تموشنت | رئيسا | الزناقي سيد أحمد |
| جامعة عين تموشنت | مشرفا | دربال فاطمة |
| جامعة عين تموشنت | ممتحنا | سي محمد فايزة |

السنة الجامعية: 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على أشرف الخلق و المرسلين.

فالشكر أولاً لله الذي بذمته تتم الصالحات.

يسعدني أن أتقدم بأسمى معاني الشكر و الامتنان إلى الأستاذة المشرفة الدكتور

دربال فاطمة الزمراء على تفضلها بالإشراف على عملنا و إرشادنا طيلة البحث.

كما أتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى أساتذتي في قسم العلوم الإقتصادية المخصين

على الجهود المبذولة من أجلنا طيلة سنوات الدراسة.

و أتوجه بكل احترام إلى كل من ساعدنا و أرشدنا في انجاز هذه الدراسة و لو بالشيء

القليل.

إهداء

إلى من كلفه الله بالهيبة و الوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل
اسمه بكل افتخار، أرجو من الله أن يمد في عمرك لتري ثمار قد حان قطافها بعد طول
انتظار، ستبقى كلماتك نجوما أهدني بها اليوم و غدا و إلى الأبد...

"إلى والدي العزيز".

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب و العنان و التفاني، إلى من كان وعانها سر
نجاحي، و حنانها بلسم جراحي، إلى أغلى الأحباب

"أمي الحبيبة".

إلى زوجي العزيز الذي ساندني طيلة مشواري الدراسي "حجاج رياض إسماعيل"

عينة خديجة

إهداء

أهدي ثمرة عملي إلى أعز مخلوقين على قلبي

إلى التي أحاطتني بحبها ورعايتها و أستمد منها دائما العزيمة والإصرار على النجاح،

أطال الله في عمرها "أمي الغالية"

إلى الذي ساعدني ونصني وحفزني في عملي هذا من أجل إسعادي، أعتبره قدوتي

في الحياة "أبي العنون".

إلى أختي إسمهان التي ساندتني في نجاحاتي وأفراحي.

إلى خطيبي الذي ساندني طيلة ميشواربي الدراسي "مناذي عادل"

إلى صديقتي وأختي في الله التي ساعدتني في إنجاز هذا العمل وشاركتني في بحثي

عينة خديجة

| الصفحة | العنوان |
|--------|--|
| | تشكرات |
| | الفهرس |
| | قائمة الجداول والاشكال |
| 01 | مقدمة عامة |
| 04 | الفصل الاول: السياسة النقدية |
| 05 | تمهيد الفصل الاول |
| 06 | المبحث الاول: ماهية السياسة النقدية |
| 06 | المطلب الاول: السياسة النقدية حسب فكر الاقتصادي |
| 06 | الفرع الاول : مفهوم السياسة النقدية |
| 06 | الفرع الثاني: نظريات السياسة النقدية حسب فكر الاقتصادي |
| 08 | المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية وأهدافها |
| 08 | الفرع الاول : أدوات السياسة النقدية |
| 10 | الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية |
| 13 | المطلب الثالث : قنوات انتقال السياسة النقدية لنشاط الاقتصادي |
| 15 | المبحث الثاني: النمو الاقتصادي |
| 15 | المطلب الاول: ماهية النمو الاقتصادي |
| 16 | المطلب الثاني: استراتيجيات النمو الاقتصادي |
| 18 | المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي |
| 18 | الفرع الاول : النمو الاقتصادي حسب فكر التقليدي |
| 23 | الفرع الثاني: النمو الاقتصادي حسب فكر الحديث |
| 26 | المبحث الثالث: علاقة نظرية بين السياسة النقدية و النمو الاقتصادي |
| 26 | المطلب الاول: نموذج oliverbruno وpatrickmusso في دراسة علاقة النقود والنمو الاقتصادي |
| 27 | المطلب الثاني: نموذج Fisher و sidrauski في دراسة علاقة النقود والنمو الاقتصادي |

| | |
|----|---|
| 27 | المطلب الثالث :الدراسات السابقة |
| 27 | الفرع الاول : الدراسات الأجنبية |
| 29 | الفرع الثاني: الدراسات العربية |
| 31 | خلاصة الفصل |
| 32 | الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي |
| 33 | تمهيد الفصل الثاني |
| 34 | المبحث الاول :متغيرات الدراسة |
| 34 | المطلب الاول: تحديد متغيرات الدراسة |
| 36 | المطلب الثاني: تحليل متغيرات الدراسة |
| 39 | المطلب الثالث: معطيات منهج الدراسة |
| 40 | المبحث الثاني: تحديد نموذج الدراسة |
| 40 | المطلب الاول : اختبار استقرارية الدراسة |
| 43 | المطلب الثاني: نموذج الدراسة |
| 48 | المطلب الثالث: تفسير نتائج الدراسة |
| 50 | خلاصة الفصل الثاني |
| 51 | الخاتمة العامة |
| 54 | قائمة المراجع |
| 59 | قائمة الملاحق |

قائمة الجداول

| الصفحة | العنوان | رقم الجدول |
|--------|--|------------|
| 14 | قنوات اسعار السندات | 01 |
| 34 | متغيرات الدراسة | 02 |
| 40 | اختبار ADF للمتغيرات الدراسة عند المستوى | 03 |
| 41 | اختبار ADF للمتغيرات الدراسة عند درجة الأولى | 04 |
| 42 | اختبار PP للمتغيرات الدراسة عند المستوى | 05 |
| 43 | اختبار pp للمتغيرات الدراسة عند درجة الأولى | 06 |
| 45-44 | اختبار التكامل لjohanse | 07 |
| 46-45 | اختبار اتجاهات العلاقة السببية | 08 |
| 47 | اختبار تحديد فترة الإبطاء المثلى | 09 |

قائمة الأشكال

| الصفحة | العنوان | رقم الشكل |
|--------|----------------------|-----------|
| 36 | نتاج الداخلي الخام | 01 |
| 37 | سعر الصرف | 02 |
| 37 | اجمالي القروض | 03 |
| 38 | التضخم | 04 |
| 38 | عرض النقود | 05 |
| 39 | اجمالي احتياطي النقد | 06 |

مقدمة عامة

مقدمة:

تختلف المدارس الاقتصادية حول دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي و حدود هذا الدور إلا أن هناك اتفاق على أن السياسة النقدية في مضمون الأساسي هي التحكم في عرض النقود وإدارته على النحو الذي يقتضيه لتحقيق معدل نمو حقيقي امثل مع المحافظة على استقرار الأسعار والحجم الأمثل لمعدل النمو و ليس هو المعدل الأعلى دائما ولكنه المعدل الذي لا يتعارض مع مقتضيات الاستقرار النقدي، والذي لا يسمح إلا بارتفاع طفيف وهادئ في مستوى الأسعار.

إذ يعد النمو الاقتصادي من أهم مؤشرات رفاهية المجتمع وازدهاره فلا يمكن تصور عملية التنمية الاقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي فهو يمثل الهاجس الذي يشغل جميع الشعوب والأمم بمختلف الثقافات والإيديولوجيات فقد حظي بقسط كبير من الاهتمام من قبل الاقتصاديين كآدم سميث Adam smith وMalthus وRicardo وغيرهم فقد قاموا بوضع مختلف النظريات والنماذج المفسرة له وتطورها عبر العصور ودراسة أهم محدداته و المتغيرات المؤثرة فيه.. كما يعد الهدف الرئيسي الذي تسعى أي دولة في العالم إلى تحقيقه عن طريق سياسات اقتصادية المختلفة منها النقدية والمالية والتنسيق بينهما ، ووضع إستراتيجيات و خطط محكمة في شتى القطاعات خاصة القطاع النقدي الذي يعد الشريان الأساسي في تحريك عجلة الحياة الاقتصادية وهذه الأخيرة تعتمد في سيرورة أنشطتها على أهم أداة آلا وهي السياسة النقدية التي تؤثر وتتأثر بمختلف المتغيرات الاقتصادية.

الإشكالية:

من خلال ما سبق تتضح الإشكالية التي نريد معالجتها وهي:

- ما مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

لتوضيح أكثر هذه الإشكالية طرحنا الأسئلة الفرعية التالية:

أ- ما هو الإطار النظري لسياسة النقدية وما يتعلق بأهدافها و أداؤها؟

ب- ما هي أهم النظريات و النماذج الخاصة بالنمو الاقتصادي؟

فرضيات البحث:

- تؤثر الكتلة النقدية بإيجاب على النمو الاقتصادي في الجزائر .

- يؤثر سعر الصرف بإيجاب على النمو الاقتصادي في الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع

- الرغبة الذاتية للبحث في المجال التحليل الكمي و ذلك بربطه بالاقتصاد الجزائري.
- كون النمو الاقتصادي يعد الشغل الشاغل والهدف الأساسي لمختلف السياسات التي تضعها الدول.
- انطباق موضوع الدراسة والبحث مع تخصص الماستر اقتصاد نقدي وبنكي .
- محاولة توضيح دور السلطات النقدية في الجزائر لتحقيق الأهداف الاقتصادية.
- ابراز أهمية السياسة النقدية في دفع بنمو الاقتصادي ومعرفة مخاطر اهمال هذا النوع من السياسات على اقتصاد الجزائري.

أهداف البحث:

تتمثل أهم أهداف التي نصبوا إليها من خلال قيامنا بهذه الدراسة :

- أ-توضيح أهمية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.
- ب-التعرف على أهم المفاهيم و النظريات و النماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول السياسة النقدية و النمو الاقتصادي.
- ج-البحث في العلاقة التي تربط بين السياسة النقدية و النمو الاقتصادي.
- د-معرفة مدى استجابة المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري لسياسة النقدية.
- هـ- تحديد العوامل والمحددات المحلية والخارجية التي تؤثر في فاعلية ونجاح السياسة النقدية.
- و-تحليل وتقييم مدى نجاح السياسة النقدية في الفترة 1980-2020.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة نوع من أنواع السياسات الاقتصادية-السياسة النقدية التي تقوم بها الدول من اجل الرفع من النمو الاقتصادي، و بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعود بالفائدة على جميع مكونات الاقتصاد الوطني من مؤسسات و أفراد، بالحد من التضخم و البطالة و زيادة متوسط الدخل الفردي.

تأتي كذلك أهمية الدراسة من واقع معرفة أن موضوع السياسة النقدية من المواضيع التي لم تلق أهمية من قبل الباحثين في الدول النامية، مع ما تشكله تلك السياسة من دور فاعل في كثير من البلدان في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة معدل النمو إذ تُعدّ الجزائر من الدول الحديثة العهد بالنظام المصرفي عامة، و انتهاج السياسات الاقتصادية الكلية وبالأخص النقدية منها.

حدود الدراسة:

البحث محدد في الموضوع وإشكالية: تبيان اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي وذلك من اجل تحقيق أهداف السياسة النقدية ، خلال الفترة الممتدة من 1980-2020 وقد اختيرت هذه الفترة نظرا إلى أن الاقتصاد الوطني شهد خلالها عدة إصلاحات مست بشكل خاص القطاع النقدي.

هيكل البحث

لتوضيح اثر قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين فصل نظري والفصل تطبيقي ففي الفصل النظري تطرقنا إلى تعريف بسياسة النقدية والنمو الاقتصادي ومدى تاتير بينهم أما الفصل التطبيقي تطرقنا إلى دراسة قياسية لتوضيح اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد :

لقد ظهر الاهتمام بممارسة السياسة النقدية واضحا أثناء الأزمات النقدية و قد برز دورها عندما تطورت البنوك المركزية وازداد تخصصها حيث تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية مختلفة .

و عليه قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث نتناول في المبحث الأول مفهوم السياسة النقدية بمعنيها الضيق و الواسع و اتجاهاتها و اتجاهاتها التوسعية والانكماشية و المختلطة و أدواتها واهم اهدافها قنواتها . و نتطرق في مبحثنا الثاني الذي يتضمن الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي واستراتيجياته اهم نظرياته وفي مبحثنا ثلاث تطرقنا الى نماذج المفسرة للنمو الاقتصادي واهم دراسات السابقة.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تمثل السياسة النقدية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية العامة، تستخدمها الدولة بجانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية والتجارية وسياسة الأجور والأسعار للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها في المتغيرات المحورية المكونة لهذا النشاط الاقتصادي كالاستثمار والدخل والنتاج.

المطلب الأول: السياسة النقدية حسب الفكر الاقتصادي

الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية

تنوعت واختلقت تعريفات السياسة النقدية من مدرسة إلى أخرى، إلا أنها تلتقي كلها في العناصر المكونة للسياسة، وهي الإجراءات المتخذة من طرف الهيئة المصدرة و الأهداف النهائية المرجو تحقيقها وهذه المجموعة من التعاريف المختلفة للسياسة النقدية.

يعرفها على أنها مجموعة من التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد احداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف¹.

عرفها Einzig: أنها تشمل على جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما اذا كانت أهدافها نقدية وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف الى التأثير في النظام النقدي.

يعرفها kent: على أنها مجموعة الوسائل التي تتبعها الادارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي تحدف استخدام كامل.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية .بأنها مجموعة الإجراءات والقرارات التي تقوم بها السلطات النقدية .لتأثيرعلى المتغيرات النقدية وسلوك الأعوان الاقتصاديون لتحقيق أهداف الاقتصادية المسطرة.

الفرع الثاني: النظريات السياسية النقدية حسب الفكر الاقتصادي

1- النظرية الكلاسيكية

يؤكد باحثين هذه المدرسة على مبادئ أساسيين يتمثلان في ان كل من الأسعار و الأجور ذات مرونة تامة، وان النقود تتميز بالحيادية التامة نوعد أوضحوا أن هذين المبدأين ليس لهما اي تأثير نقدي بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي (العيني)، والذي يحصل هو نتيجة للتغيير في كمية النقود (عرض النقود) وبشكل خاص في الأجل القصير. مما يترتب عليه ان يكون الهدف النهائي للسياسة النقدية في النظرية الكلاسيكية يتركز في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال المحافظة على توازن العرض النقدي في

¹ علواني عمر، زرق سيد أحمد، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2014، ص.3. نقلا عن لجلو موسى بوخاري .سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع .لبنان 2010ص59.

الاقتصاد بالاعتماد على آلية السوق المفتوحة المتمثلة في البيع والشراء التلقائي للأوراق المالية من قبل البنك المركزي بما يؤدي إلى التحكم في العرض النقدي وبالشكل الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي والتشغيل الكامل.²

2- النظرية الكينيزية

ركز الكينزيون الجُدد في تحليلهم على الجانب المالي من دون الجانب النقدي كما هي الحال عند الكلاسيكوفكا لتفضيلاً تم للعائد والمخاطر لديهم محافظ مالية متنوعة، حيث يتنازلون عن الأمان (يضحون بالأمان) مقابل حصولهم على زيادة في العائد والنقود على وفق آراءهم أصل من الأصول المتعددة، فعند حصول أي تغيير في كميات هذه الأصول سوف يترتب عليه تغيرات في مكونات محافظهم المالية أما وجهة نظرهم عن عملية الانتقال من القطاع النقدي إلى القطاع الحقيقي (العيني)، فتتضح من خلال اعتبارهم إن الطلب على النقود غير مستقر، فزيادة عرض النقود تجعل المحافظ المالية لأفراد في حالة غير متوازنة، ألن انخفاض سعر الفائدة يؤثر على النسبة التي يحتفظ بها الأفراد من الأصول المالية المكوّنة لمحافظهم المالية، ويصبح العائد من رأس المال العيني أعلى من نظيره على السندات، ونتيجة لذلك يميل الأفراد إلى زيادة عدد الوحدات من الصول المالية، مما يتطلب مزيداً من الوقت واستثمار الجديد، وبذلك فأهمهم يرون أن تأثير السياسة النقدية على عرض النقود والقطاع المالي ينتقل بشكل غير مباشر إلى القطاع الحقيقي (العيني).³

3- النظرية النقدية المعاصرة.

يرى أصحاب هذه المدرسة أن النقود ليست هي السبب الرئيس في حدوث الارتفاع المستمر في الأسعار، وأن حدوث التضخم ليس سببه الرئيس النقود، ولكن هنالك عوامل أخرى تؤثر في ارتفاع الاسعار. كما يرون أن النظام الاقتصادي غير مستقر، وأن من الضروري أن يكون هنالك تدخل حكومي ويرون أن العلاقة بين القطاع النقدي والحقيقي (العيني) عالقة غير مباشرة تتم أي تحدث من خلال جدول الكفاية الحدية الاستثمار، والتي ترجع الانفاق الاستثماري إلى مستوى سعر الفائدة كما يرون أن النقود التي تحدد الدخل، و أن الأثر الأساس لتغيرات عرض النقود يكمن في النسبة.⁴

4- النظرية النيوكلاسيكية

يفترض الكلاسيك الُ جدد ان Alferd لديهم توقعات رشيدة تجاه السياسات التي تنتهجها السلطات النقدية، وأن كل من الأجور والأسعار ذات مرونة تامة بالنسبة للتغيرات المتوقعة فيه وقد أوضح سارجنت من خلال النموذج الذي أعتمد عليه في بيان أثر التوقعات الرشيدة على الناتج و مستوى التشغيل(التوظيف) أن الارتفاع في المستوى العام الأسعار بسبب زيادة عرض النقود ينتج عن ارتفاع فوري لمنحنى العرض الكلي، وإذا كان هذا الارتفاع متوقعا من قبل الافراد وتحقق فعلا، وهذا ما يُبطل أثر السياسات فالسياسة النقدية التوسعية المفاجئة والمتخذة من قبل السلطات النقدية، والتي تهدف إلى زيادة مستوى الناتج وتخفيض معدل البطالة، تؤدي إلى تحقق الهدف فعليا إذا لم يتوقع الأفراد حدوث زيادة مفاجئة في عرض النقود أما في حالة توقعهم حدوث

² ليث حسن حاتم. السياسة النقدية كأداة لدعم وتطوير اقتصاد العراق سنة 2018 ص.7. نقلا عن سامي خليل. نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة

الكتاب الثاني مطابع الأهرام. القاهرة 1994 ص 97

³ ليث حسن حاتم، المرجع نفسه، ص 97، نقلا عن سامي خليل. المرجع نفسه، ص 97

⁴ ليث حسن حاتم، المرجع نفسه، ص 08، نقلا عن سامي خليل، مرجع سبق ذكره ص 97

تلك الزيادة التوسعية المفاجئة، فأن السياسة النقدية ستكون عديمة الجدوى أي ال تحقق الهدف المرجو منها والمتمثل في زيادة الانتاج وتخفيض معدل البطالة، وانما سيقصر دورها على ارتفاع الأسعار. وبذلك فأن فعالية السياسة النقدية عند الكلاسيك الجدد تتوقف على دقة التوقعات الرشيدة الأفراد من عدمها حول السياسة المتبعة⁵.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

الفرع الأول: أدوات السياسة النقدية

يمكن تعريف أدوات ووسائل السياسة النقدية بأنها تلك الوسائل و الطرق التي تستخدمها السلطات النقدية والاقتصادية لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والنقدية بمعنى اخر هي تلك الإجراءات النقدية والاقتصادية و القيود الإدارية والقانونية التي تستخدمها السلطات النقدية والاقتصادية بغية التأثير والتحكم في أهداف السياسة النقدية المرغوب فيها التي تصب في اتجاه بلوغ مستوى الرفاه الاجتماعي التي تسعى لتحقيقه الدولة إجمالاً فإن أدوات السياسة النقدية سواء في الدول المتقدمة أو النامية، يمكن تقسيمها تبعاً لطبيعتها والغرض من استخدام كل أداة هو تحقيق أهداف السياسة النقدية والاقتصادية فيمكن تقسيم أدوات كمية (غير مباشرة) وأدوات نوعية (مباشرة)⁶.

أولاً: الأدوات الكمية (الغير المباشرة)

تستهدف بصفة أساسية التأثير على حجم الائتمان المصرفي ككل دون الاهتمام بأوجه الاستخدام التي يوجه إليه هذا الائتمان. كما نلاحظ أن هذه الأدوات تحدث إثرها عن طريق التأثير على حجم الارصدة النقدية لدى البنوك التجارية و من ثم قدرتها على منح الائتمان وخلق الودائع⁷.

1. عمليات السوق المفتوحة

يقصد بها فيلم البنك المركزي لبيع و شراء السندات الحكومية أو الأوراق المالية، بهدف التأثير على الأرصدة النقدية المتاحة لدى الجهاز المصرفي والتي تستخدم في عملية خلق الائتمان، و بالتالي التأثير على حجم عرض النقد والقيام بعمليات السوق المفتوحة يعتمد على الوضع الاقتصادي في الدولة إذا كانت الدولة تعاني من الأول حالة ركود اقتصادي فإن هذا سيدفع بالبنك المركزي إلى إتباع سياسة نقدية توسعية و التي تقوم على أساس قيان البنك المركزي وفقاً لهذه الاداة بشراء السندات الحكومية من البنوك التجارية و الجمهور وعندها يزداد حجم الأرصدة النقدية المتاحة من أيدي الجمهور في البنوك التجارية و هذا بدوره سيعمل على زيادة قدرة البنوك التجارية من التوسع في عملية خلق الائتمان من خلال منح العديد من القروض والتسهيلات المصرفية

⁵ ليث حسن حاتم، المرجع نفسه، ص 08، نقلاً عن سامي الخليل، مرجع سبق ذكره، 97

⁶ حليلة باب الله، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية 1990-2017، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي، سنة: 2018-2019، ص.9. نقلاً عن الدكتور وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دار الكتاب الجامعي، دورة الامارات العربية المتحدة -الجمهورية اللبنانية ص 94.

⁷ حليلة باب اله، مرجع سبق ذكره، ص 09 نقلاً عن الدكتور سعد الدين العيسى، الدكتور سليمان كطف، الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 291.

بمختلف أشكالها، و الذي سيعمل على حقن اقتصاد بكميات كبيرة من النقود تساعده في الخروج من حالة الركود الاقتصادي و دفع عجلة النمو الاقتصادي في الدولة⁸.

2. سعر إعادة الخصم من المعلوم أن البنوك التجارية تقوم بخصم الأوراق التجارية والمالية مثل الكمبيلات التي يقدمها عملاؤها مقابل سعر فائدة معين يطلق عليه سعر الخصم، وفي حالة حاجة البنوك إلى نقدية سائلة تستطيع اللجوء الى البنك المركزي لإعادة خصم تلك الأوراق لذلك يطلق عليه سعر إعادة الخصم، ففي حالة الركود والكساد يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم مما يعني تحفيز البنوك التجارية على الاقتراض وبالتالي تزداد قدرة البنوك التجارية على منح القروض وخاصة للمستثمرين لأن تخفيض سعر الخصم على البنوك التجارية من قبل البنك المركزي سينعكس على تخفيض سعر الاقتصاد عبر دعم مستوى الطلب الكلي⁹.

3. الاحتياط الاضامى تعرف نسبة الاحتياطي الاضامى بأنها تلك النسبة التي يفرضها البنك المركزي على ودائع البنوك التجارية لمواجهة الطوارئ والأحداث غير المتوقعة و المفاجأة التي تحدث في الاقتصاد و يلتزم كل بنك تجاري بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي دون أن يتقاضى عليها فوائد ووالية عمل هذه الأداة كغيرها من الأدوات على طبيعة الوضع الاقتصادي الراهن ففي حالة الركود و الكساد و إتباع سياسة توسعية يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الاضامى مما يعني زيادة قدرة البنوك التجارية على إعطاء القروض وبالتالي زيادة عرض النقود في الاقتصاد مما ينعش الطلب الكلي.

ثانيا: الأدوات النوعية

وتهدف أساسا إلى التأثير على نوع الائتمان أي على الكيفية وليس على حجم الائتمان الكلي وذلك عن طريق التمييز بين الأنواع المختلفة من القروض من حيث سعر الفائدة و سهولة للحصول على القروض وفقا لأوجه الاستخدام المختلفة التي يوجه إليها و من هذه الأساليب¹⁰.

1. هامش الضمان المطلوب يتمثل في النسبة التي يدفعها المضاربون في سوق الأوراق المالية من أموالهم الخاصة لتمويل مشترياتهم من هذه الأوراق على أن يسدد البنك المركزي النسبة المتبقية ويقوم هذا الأخير بالتحكم في هذه النسبة لتحديد حجم القروض التي تمنحها البنوك التجارية للمضاربين لتمويل مشترياتهم من الأوراق المالية، فيخفض هذه النسبة فيما يتعلق بالأوراق المالية الخاصة بالقطاعات المرغوبة، مما يدفع بالمضاربين للإقبال على شراء هذه الاصول و يرفع هذه النسبة فيما يتعلق بالأوراق المالية الخاصة بالقطاعات الغير المرغوبة أو التي تعرف تضخما فيقل الاقبال على شراءها.

2. تنظيم الائتمان الممنوح لغرض البناء إن تنظيم الطلب على الائتمان يتم هنا عن طريق تثبيت حد أعلى لمبلغ القرض المخصص لبناء المساكن وتحديد فترة استرداد المبالغ المفترضة لكبح الموجات التضخمية و خلق موجات توسعية و يعني أن هذا التنظيم يماثل في آثاره الاقتصادية الائتمان الممنوح لشراء السلع الاستهلاكية المعمرة.

⁸ حليلة باب اله ، مرجع سبق ذكره ، ص99 نقلا عن الدكتور زكريا الثوري ،الدكتور يسر السمراي ، البنوك المركزية و السياسات النقدية ، دار البازوردي

العلمية للنشر و التوزيع ،عمان الأردن، 2013 ص 28

⁹ حليلة باب الله ، مرجع سبق ذكره، ص 9، نقلا عن الدكتور وليد بشيشي مرجع سابق ، ص 94 .

¹⁰ حليلة باب الله ، مرجع سبق ذكره، ص 10، نقلا عن الدكتور وليد بشيشي مرجع سابق ، ص 94 .

3. وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي إن الغرض من وضع قيود على تنظيم أو تقييد الائتمان الاستهلاكي هو كبح الطلب على البضائع ويستخدم هذا التقييد للتقليل من التضخم في الاقتصاد وكانت السلع المقصودة (السيارات، الدراجات النارية والطائرات، الزوارق، آلات الغسيل، وآلات الطبخ والثلاجة والتلفزيون)¹¹.

الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية

تتمثل أهداف السياسة النقدية في أهداف أولية، وسيطية ونهائية وهيا لأهداف الأولية هي حلقة وصل تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة. وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، المتغير الأول وهو مجتمعات الاحتياطيات النقدية، أما المتغير الثاني فهو يتعلق بظروف سوق النقد¹².

1. مجتمعات احتياطيات النقدية

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطيات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما احتياطيات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطيات الاجبارية والاحتياطيات اضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك الاحتياطيات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطيات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطيات الاجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى، أما الاحتياطيات غير المقترضة فهي تساوي احتياطيات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطيات المقترضة¹³.

2. ظروف السوق النقد

يحتوي هذا المتغير على الاحتياطيات الحرة، و معدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الاقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الارصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو إثنين بين البنوك¹⁴.

الأهداف الوسيطة

تعبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريقها مراقبتها وادارتها للوصول الى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية ويشترط في اهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي:

— وجود علاقة مستقرة بينها وبين الهدف أو الأهداف النهائية.

¹¹ حليلة باب الله، مرجع سبق ذكره، ص 11، نقلا عن الدكتور وليد بشيشي مرجع سابق، ص 94، و الدكتور حسام علي داوود ص 35

¹² شيخاوي حليلة، عزي سامية، إستقلالية السلطة النقدية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية - حالة الجزائر 1980-2015-، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد بنكي وكمي، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، سنة 2017-2018، ص.10. نقلا عن عبد المجيد قدي المدخل إلى

السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون_ الجزائر، 2005 ص 125

¹³ شيخاوي حليلة، المرجع نفسه، ص.10. نقلا عن عبد المجيد قدي نفس المرجع، ص 125

¹⁴ شيخاوي حليلة، المرجع نفسه، ص.10. نقلا عن عبد المجيد قدي نفس المرجع، ص 125

— إمكانية مراقبتها بما للسلطات النقدية من أدوات.

وتتمثل الأهداف الوسيطة في¹⁵:

1. معدل الفائدة

يقصد بمعدل الفائدة السعر النقدي استخدام الأموال القابلة للاقراض، وترجع أهميتها في النشاط الاقتصادي إلى قرون غابرة، وقد تبنت البنوك المركزية أسعار الفائدة كأهداف وسيطية للسياسة النقدية بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية¹⁶.

أما فيما يتعلق بتحديد معدل الفائدة فمن الواضح أنه غير منفصل عن تحديد نمو الكتلة النقدية، لكن من الواضح أيضاً أن السلطات العاملة لاتستطيع التجاهل من جهة أخرى مستوى معدلات الفائدة، لأن مستوى هذه المعدلات يعتبر أحد هذه المحددات الهامة لسلوك كل من الأفراد والمشروعات، يتوجب على السلطات النقدية أن تراقب مستويات معدلات الفائدة وأن تبقى تغييرات هذه الفوائد ضمن الهوامش غير الواسعة نسبياً وحول المستويات وسيطية تقابل التوازن في الأسواق هذا التوازن يقود إلى الإعلان عن هرمية معينة في معدلات الفائدة والمعدلات في الاجل الطويل أعلى مبدئياً من المعدلات في الأجل القصير، وهذه الهرمية في المعدلات هي ضرورية لتكوين واستقرار الادخار ولكي تنتقي الاستثمارات طبقاً لانتاجيتها ويوجد العديد من معدلات الفائدة في اقتصاديات وأبرزها¹⁷:

— المعدلات الرئيسية هي معدلات النقد المركزي وهي المعدلات التي يقرض بها البنك المركزي البنوك التجارية، كما يستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.

— المعدلات السوق النقدية هي المعدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل القابلة لتداول (سندات الخزينة قابلة للتداول. شهادات إيداع. أوراق الخزينة... الخ)

— المعدلات السوق المالية او معدلات طويلة الاجل وهي التي على أساسها تصدر السندات

— معدلات التوظيف في الأجل القصير (حسابات على الدفاتر. ادخار السكني... الخ)

— المعدلات المدينة وهي المطبقة على القروض الممنوحة وتتأثر هذه المعدلات كلها بمعدل الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على قروض النقد المركزي.

2. معدل صرف النقد مقابل العملات الأخرى

هو مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما، وذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريباً من مستواه لتعادل القدرات الشرائية، ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد

¹⁵ شيخاوي حليلة، المرجع نفسه، 10 نقلا عن بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي -دراسة نظرية-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في

العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أمّجد بوقرة بومرداس، 2008_2009 ص105_106

¹⁶ حليلة شيخاوي، المرجع نفسه، ص 10، نقلا عن زكريا الدوري، يسرا السمراني، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البيازوري العلمية للنشر

والتوزيع، عمان_الأردن، 2013 ص 187

¹⁷ شيخاوي حليلة المرجع نفسه، ص10 نقلا عن السيد متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون،

عمان_الأردن، 2009 ص 195

تجاه العملات الأخرى ، وقد تكون محارباً للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية، وعندما يتخذ معدل الصرف كهدف وسيط فإنه يظهر العديد من العيوب، لأن الصرف ليست منتظمة فهي تتعرض لتقلبات، ومعدل الصرف يلعب دوراً مهماً في معرفة الاستراتيجية الاقتصادية والمالية لحكومة ما¹⁸.

3. المجمعات النقدية

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الاعوان. ومن بين وسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويله بيسر وسرعة دوران مخاطر خسارة في رأس المال، الى وسائل الدفع وتتكون المجمعات النقدية عموماً من $M1$ ، $M2$ ، $M3$ ، حيث: $L = M1$ النقد المتداول + الشيكات السياحية + الودائع تحت الطلب $M2 = M1 +$ الودائع الزمنية لفترة قصيرة + الودائع الإيداعية + حسابات ودائع سوق النقد + أسهم صناديق سوق النقود التعاونية $M3 = M2 +$ الودائع الزمنية طويلة الأجل + إتفاقيات إعادة الشراء + اليورو دوالر $L \bullet = M3 +$ أذونات الخزينة قصيرة الأجل + الأوراق التجارية + سندات التوفير + القبولات البنكية . والمشكل الذي يبقى مطروحاً هو عن أي المجمعات النقدية التي يمكن ضبطها بسهولة وبدون غموض أو تعقيد، لكن الملاحظ أن المجمع النقدي الموسع $M3$ هو الذي أصبح يجذب البنوك المركزية في كل من الدول¹⁹.

ثالثاً. أهداف النهائية

1. تحقيق الاستقرار الأسعار

تعتبر المحافظة على إستقرار الاسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية وتنحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة والعنيفة في مستوى الأسعار ألن التغير في مستويات الأسعار من العوامل التي تؤثر سلباً على قيمة النقود وبالتالي اثار ضارة على مستوى الدخل²⁰.

2. تحقيق العمالة الكاملة او التوظيف الكامل

أي تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع. يعتبر هدف تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في مجتمع ما في مقدمة اهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها، والتي يتم النص عليها في دساتير بعض الدول مثل:الولايات المتحدة. فعدم إستغلال الموارد الاقتصادية الاستغلال الأمثل أو تعطل بعض الموارد عن العمل يترتب عليه خسارة لهذا اقتصاد. ولكن يجب اشارة إلى أن هدف تحقيق العمالة الكاملة يعني السماح بمعدل بطالة منخفض قد يتراوح بين 3% إلى 5%²¹.

¹⁸ شيخاوي حليلة، المرجع نفسه، ص.10. نقلا عن عبد المجيد قدي نفس المرجع ، ص125

¹⁹ شيخاوي حليلة ، المرجع السابق ، ص 86 نقلا عن حمد رمزي محمد عبد العال، العالقة التبادلية بين معدلات الدورة وفاعلية السياسة النقدية

(تحليل رياضي وقياسي)، الطبعة الأولى، مكتب العربي للمعارف، القاهرة_مصر 2014 ص86

²⁰ شيخاوي حليلة ، المرجع السابق ، ص 125 نقلا عن هيل عجمي، جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان ،النقود والمصارف والنظرية النقدية،

الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، بغداد، 2009 ص260

²¹ شيخاوي حليلة، المرجع نفسه، ص.10. نقلا عن عبد المجيد قدي نفس المرجع ، ص125

3. تشجيع النمو الاقتصادي

تساهم السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الائتمان وكلفته في دفع النمو الاقتصادي الذي يعني زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد ويستطيع البنك المركزي إحداث تغييرات في حجم الاحتياطات الكلية للبنوك التجارية وقدرتها على خلق الائتمان والتأثير على حجم الائتمان المصرفي فالسياسة النقدية التوسعية تستطيع الإبقاء على سعر الفائدة منخفض مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والاستثمار والنمو الاقتصادي.²²

4. تحقيق التوازن الخارجي

أي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، بحيث تلعب السياسة النقدية دوراً هاماً في تحسين ميزان المدفوعات وذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل تباع نظام الصرف أجنبي مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والتقليل أو الحد من الواردات وإيرادات باستخدام المعروض النقدي أو سعر الفائدة أو سياسات سعر الصرف. فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض إيراداته، ونظراً لأن السياسة النقدية تؤثر في العرض الكلي للنقود ونسبة نمو وانكماش كمية النقود داخل الاقتصاد فإنها بالتالي تلعب دوراً كبيراً في المساهمة في إحداث التكيف والتوازن المطلوب في ميزان المدفوعات²³

المطلب الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية لنشاط اقتصادي

تعتبر قنوات ابلاغ السياسة النقدية المسلك او الآلية التي يتم انتقال اثر الأدوات بغية تحقيق اهداف النهائية و خاصة معدلات النمو الاقتصادي ويمكن حصرها فيمايلي²⁴:

أولاً: قناة سعر الفائدة

يعتبر سعر الفائدة من الأدوات الهامة التي تستخدم في التحكم في حجم الائتمان أي في المعروض النقدي. ففي حالة اتباع البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية سوف تنخفض معدلات الفائدة الحقيقية وتنخفض تكلفة رأس المال وهذا مايساعد على ارتفاع الاستثمار ويؤدي بدوره الى زيادة الطلب الإجمالي والإنتاج أما في حالة سياسة النقدية انكماشية سيؤدي الى رفع سعر الفائدة الحقيقي وهذا مايرفع من تكلفة رأسمال مما سيؤثر على نفقات الاستثمار بالانخفاض والإنتاج كذلك وهذا كله من وجهة نظر كينز فقد اعتمد في هذه القناة على عامل أساسي وهو قرارات المؤسسات في شأن الانفاق الاستثماري وأسعار الفائدة الحقيقية هي التي تؤثر على قرارات المستهلكين والمؤسسات أما فريدمان فانه يرى أنه ليس من الضروري أن ينخفض سعر الفائدة اذا العرض النقدي حيث يقرر ان التغيير الحقيقي يؤثر على سعر الفائدة من خلال أربعة آثار جزئية²⁵:

²² شيخاوي حليلة، المرجع نفسه، ص.10. نقلا عن عبد المجيد قدي نفس المرجع ، ص125

²³ شيخاوي حليلة، المرجع نفسه، ص.13. نقلا عن عبد المجيد قدي نفس المرجع ، ص125

²⁴ دربال فاطمة الزهراء، أثر السبولة على النمو الإقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص:نقود وبنوك مالية دولية، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2013-2014، ص.67. نقلا عن أبرير محمد ، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية. دراسة حالة

الجزائر ،مذكرة ماجستير ،علوم اقتصادية _تخصص نقود بنوك ومالية 2008 ص40

²⁵ دربال فاطمة الزهراء ، المرجع نفسه ، ص67، نقلا عن ابرير محمد ، المرجع نفسه ، ص 40

1. أثر السيولة وهو انخفاض فوري لسعر الفائدة قصيرة الأجل نتيجة زيادة العرض النقدي
2. أثر الدخل. ينتج اثر ارتفاع أسعار الفائدة الفائدة نتيجة زيادة في الدخل الحقيقي عند وجود أرصدة نقدية زائدة جراء ارتفاع في العرض النقدي
3. أثر التضخم المتوقع فمن ارتفاع المستوى العام للأسعار بتأثر معدل التضخم الأمر الذي يؤدي الى مطالبة المقترضين علاوة مقابل التضخم المتوقع والذي يعد من مكونات سعر الفائدة وهذا ما سيؤثر على سعر الفائدة بالارتفاع.

ثانياً: قناة سعر الصرف

تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة أخرى تستعمل الى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي ففي حالة سياسة الانكماشية ينخفض العرض النقدي فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية المحلية مقارنة بالخارج وهو ما يؤدي الى جلب رؤوس الأموال الأجنبية ورفع الطلب على العملة المحلية وهذا ما يؤدي بقيمتها الى الارتفاع ويؤثر سلباً على الصادرات وبالتالي ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وقد يؤدي بالاققتصاد الى حالة الكساد والركود الاقتصادي أما في حالة سياسة نقدية توسعية فمعدل سعر الصرف للنقود الوطنية ينخفض وهذا ما يشجع الصادرات وذلك بالتأثير على أسعار الفائدة بالانخفاض نتيجة التوسع النقدي وهذا ما يؤدي الى انخفاض في حجم الودائع الأجنبية مما ينخفض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. هذا ما يجعل السلع المحلية أرخص من السلع الأجنبية وبالتالي زيادة الطلب عليها مما يؤدي الى ارتفاع صافي الصادرات ومن ثم زيادة الناتج الكلي²⁶.

3. قناة أسعار السندات

تعبر هذه القناة عن وجهة نظر أنصار المدرسة النقدية في تحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد. وينتقل هذا الأثر عبر قناتين رئيسيتين وهما قناة تويين للاستثمار وقناة اثر الثروة على الاستهلاك²⁷.

الجدول رقم 01 قنوات اسعار السندات

| قناة تمويل للإستثمار | قناة أثر الثروة على الإستهلاك |
|---|--|
| انخفاض عرض النقود يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية بالمحفظة الإستثمارية | يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية لدى الجمهور، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية وهو |
| ما يدفع بالمعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها فيؤدي إلى | التي تؤدي إلى انخفاض قيمة الثروة الجمهور مما يحد من |
| إنخفاض الأسعار فيتراجع مؤشر Tobin وبالتالي ينخفض حجم الإستثمار | الإستهلاك الذي يؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي. |
| ليترجع بذلك الناتج المحلي الخام. | |

المصدر : دربال فاطمة ، المرجع السابق، ص.40.

²⁶ دربال فاطمة الزهراء ، المرجع نفسه ، ص68، نقلا عن ابربر محمد ، المرجع نفسه ، ص 40

²⁷ دربال فاطمة الزهراء ، المرجع نفسه ، ص68، نقلا عن ابربر محمد ، المرجع نفسه ، ص 40

4. قناة الائتمان

وتنقسم بدورها إلى قسمين²⁸:

أ- قناة الإقراض المصرفي: يؤدي انخفاض عرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف ومنه ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل الاستثمار وبالتالي الحد من معدلات النمو الاقتصادي.

ب- قناة ميزانية المؤسسات: ان انخفاض عرض النقود يؤدي إلى انخفاض الصافي قيمة المؤسسات والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة. مما يزيد من درجة مخاطر اقراضها هذا ما سيؤثر على الاستثمار في القطاع الخاص وبالتالي نمو الناتج المحلي الخام.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي

يبرز النمو الاقتصادي كأحد أهم المواضيع الاقتصادية خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، أين زاد الاهتمام بدراسة مختلف العلاقات و التفاعلات على مستوى التغييرات الاقتصادية الكلية باعتبار أن ذلك هو السبيل الأمثل لفهم سير الأوضاع الاقتصادية و من ثم تحسين الأداء الاقتصادي.

المطلب الأول : ماهية النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين، و هو أساساً ظاهرة كمية، وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي في بلد ما بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي²⁹.

ويعتبر francois perroux النمو الاقتصادي على أنه زيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر الإنتاج بالكمية. على المدى القصير يستخدم الاقتصاديون مصطلح التوسع المناقض لمصطلح الركود أو الجمود أو الانخفاض الاقتصادي فالنمو يعبر عن حدوث الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد مع مرور الزمن ولما كان متوسط الدخل الفردي هو النسبة بين الدخل وعدد السكان، وهذا يعني أن تحسن مستوى معيشة الفرد متمثلاً في زيادة نصيبه من الدخل الحقيقي، لا يمكن أن يحدث إلا إذا كان معدل نمو الدخل الكلي أكبر من معدل النمو في السكان، وهذا هو الشرط الأول لحدوث النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى، فالنمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، ولما كان الدخل الحقيقي هو النسبة بين الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار فلن يكون هناك تحسناً في مستوى معيشة الفرد إلا إذا كان معدل الزيادة في متوسط الدخل النقدي للفرد أكبر من معدل الزيادة المستمرة في الأسعار معدل التضخم وهذا هو الشرط الثاني لحدوث النمو الاقتصادي و يلاحظ مما سبق أن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، يساوي معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي مطروحاً منه معدل التضخم. وتجدر الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست عارضة، فتقديم إعانة من دولة متقدمة إلى دولة فقيرة لمدة سنة أو سنتين قد تزيد الدخل الحقيقي في الدولة الفقيرة خلال هذه المدة، إلا أن ذلك لا يعد نمواً اقتصادياً، حيث أن الزيادة الحقيقية في الدخل يجب أن تكون محصلة لتفاعل قوى الإنتاج الداخلية مع القوى الخارجية بطريقة تضمن لها

²⁸ دربال فاطمة الزهراء ، المرجع السابق، ص69، نقلا عن ابرير مُجّد ، المرجع السابق ، ص 40

²⁹ جبوري مُجّد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بياناتانال، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم لاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص: نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص.236.

الاستمرار بفعل قوة دفع ذاتية لفترة طويلة نسبياً، ومن المرغوب فيه أن يكون معدل النمو مستقراً عبر الزمن بمعنى عدم تقبله بين قيمة موجبة وأخرى سالبة عبر الزمن وإنما يكون موجباً باستمرار أو على الأقل ثابتاً³⁰.

كما وسبق الإشارة إليه يتم التمييز في العادة بين الناتج المحلي الخام الاسمي والناتج المحلي الخام الحقيقي ذلك أن الأول يعبر عن قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية، ومن هنا فإن بعض التغيرات التي يمكن أن تحدث فيه تكون نتيجة تغير الأسعار لا الكميات. ومن أجل إزالة أثر السعر يلجأ إلى حساب الناتج المحلي الخام الحقيقي الذي لا يأخذ بعين الاعتبار إلا التغيرات في الكميات، وهذا بقسمة الناتج المحلي الخام الاسمي على مؤشر الأسعار، وبالتالي فإن حساب معدل النمو يتم انطلاقاً من التغير الذي يحصل في الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى³¹.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان معدل النمو يساوي معدل التغير في الناتج المحلي الخام الحقيقي فإنه من الضروري القيام بمقارنة الناتج المحلي الحقيقي بالناتج المحلي المحتمل الكامن الذي يعبر عن مستوى الإنتاج القابل للتحقيق باستخدام كامل الطاقة الإنتاجية لكل عوامل الإنتاج، وبالتالي عادة ما يقاس معدل النمو الاقتصادي البسيط في الفترة t بالعلاقة التالي³²:

دخل الحقيقي للفرد في الفترة مطروحاً منه الدخل الحقيقي للفرد في الفترة $t-1$ مقسوماً على الدخل الحقيقي في الفترة $t-1$

المطلب الثاني : استراتيجيات النمو الاقتصادي

تعتبر العملية الإنتاجية بمثابة تحويل للموارد إلى استخدامات عن طريق تركيبة من العوامل، و يكون حصيلة هذه العملية عبارة عن ناتج مساهمة هذه العوامل فيما بينها. تتمثل عوامل الإنتاج في ثلاث عوامل رئيسية³³:

أولاً: عنصر العمل :

يعتبر عنصر العمل عاملاً مؤثراً بشكل كبير في عملية الإنتاج و ذلك من ناحيتين: الأولى و تتمثل في أثر النمو الديموغرافي الذي يزيد من حجم العمالة النشطة و بالتالي زيادة مورد من موارد الاقتصاد، و الثانية تتمثل من خلال الحجم الساعي للعمل، إذ أنه كلما زاد حجم العمالة النشطة و من ثم زيادة الحجم الساعي للعمل أمكن ذلك من ارتفاع حجم الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الإنتاج.³⁴

³⁰ جبوري مجّد، مرجع نفسه ص236 نقلا عن Jean Arrous, « Les théories de la croissance », Paris, éditions du seuil, 1999, p.09

³¹ جبوري مجّد، مرجع نفسه ص236 نقلا عن Régis Bénichi, Marc Nouschi, « La croissance aux XIXème et XXème siècles », 2ème édition, édition Marketing, Paris, 1990, p.44

³² جبوري مجّد، مرجع نفسه ص236 نقلا عن عبد القادر مجّد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدارالجامعية للطباعة ،مصر 2000، ص12

³³ علواني أحمد، زرق سيد أحمد، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص.60.

³⁴ علواني احمد ،زرق سيد احمد، مرجع سبق ذكره ص60 نقلا عن مجّد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والملف هوم، دارالقاهرة للنشر، القاهرة، 2001 ،ص81

لكن في السنوات الأخيرة و في النصف الأخير من القرن 20، ساد التوجه نحو الحد من الحجم الساعي للعمل، لكن ما أدى إلى تدعيم مساهمة عنصر العمل في حجم الناتج، هو تفعيل مشاركة المرأة في العمل و هو ما رفع من حجم العمالة النشطة، و في إطار عنصر العمل طرح ما يسمى بـ: "رأس المال البشري" وهو عبارة عن المخزون المعرفي للأفراد وروح الإبداع التي يتمتعونو ذلك من خلال ما يتلقاه من تعليم و تكوين يسمح لهم بالحصول على ناتج أكبر في عملية الإنتاج باستخدام نفس المستوى من رأس المال، و هذا ما يبين ارتباط إنتاجية عنصر العمل بالعامل التكنولوجي الذي سنتطرق له لاحقاً، و تبرز أهمية عنصر العمل في عملية الإنتاج من خلال مايلي³⁵:

إذا كانت الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تعبر عن حجم الناتج الإضافي نتيجة زيادة عنصر العمل بوحدة واحدة وبالتالي: فإن ارتفاع عنصر العمل يؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج بالمقدار حيث ان

Pml: الإنتاجية الحدية لعنصر العمل.

و إذا كانت مثل: الإنتاجية الحدية لعنصر العمل $PML = 2$ و التغير في عنصر العمل $\Delta = 10$ فإن:

$$\Delta Y = PML . \Delta L \rightarrow 10 . 2 = 20$$

أي أن زيادة عنصر العمل بـ 10 وحدات تؤدي لزيادة الناتج بـ 20 وحدة.

ثانياً: عنصر رأس المال :

يعتبر عنصر رأس المال بمثابة عامل تراكمي، يتكون من آلات و تجهيزات مباني وأراضي و غيرها من الأصول المادية التي تدخل في عملية الإنتاج، إذ كلما زاد حجم مخزون رأس المال بوجه عام ونصيب الفرد من رأس المال بوجه خاص أدى ذلك إلى الرفع من حجم الناتج، لكن تعرض رأس المال إلى الاهتلاك مع مرور الزمن يتوجب وجود مستوى معين من الاستثمار يغطي ما اهتلك من رأس المال ويزيد عليه، كما أن زيادة حجم العمالة يتطلب أيضا الرفع من مستوى الاستثمار قصد الحفاظ على مستوى نصيب الفرد من رأس المال، الذي يعتبر العامل المؤثر في عملية الإنتاج كونه يربط بين أهم عاملين من عوامل الإنتاج³⁶

ثالثاً: عنصر التكنولوجيا :

في الواقع العملي فإن دالة الإنتاج تتغير مع مرور الزمن نتيجة تأثير العامل التكنولوجي، إذ أنه يمكن بتواجد نفس الكمية من عنصري الإنتاج: العمل ورأس المال، إنتاج كمية أكبر بإضافة العامل التكنولوجي وفق دالة الإنتاج على الشكل التالي :

$$Y = AF (K, L)$$

حيث **A**: يمثل المستوى الحالي للتكنولوجيا

³⁵ علواني أحمد، زرق سيد أحمد، مرجع سبق ذكره ص.60. نقلا عن Gregory Mankiw Macroéconomie, 3^{ème} édition, édition de Boeck, Belgique 2003p: 273

³⁶ علواني احمد، زرق سيد احمد، مرجع سبق ذكره ص 61 نقلا عن مرداسي حمزة، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، تخصص: إقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009-2010، ص 40

فحجم الناتج لا يرتفع فقط نتيجة ارتفاع حجم عنصري العمل ورأس المال فقط، وإنما لتطور العامل التكنولوجي الذي يساهم في حجم الناتج من خلال ما يسمى بـ: "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج"، وهي عبارة عن حجم الناتج المتبقي الذي لا يفسره لا عنصر العمل ولا عنصر رأس المال، وهو نتيجة أبحاث الاقتصادي "روبرت صولو"

و على هذا الأساس يتواجد العامل التكنولوجي، يكون معدل النمو الاقتصادي على الشكل التالي :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \alpha \cdot \frac{\Delta K}{K} + (1 - \alpha) \cdot \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta A}{A}$$

أي أن :

نمو الإنتاج = مساهمة عنصر العمل + مساهمة عنصر رأس المال + الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج³⁷.

المطلب الثالث : نظريات النمو الاقتصادي

حاولت النظريات الاقتصادية تفسير النمو الاقتصادي منذ الآراء الأولى المقدمة في هذا المجال قبل الكلاسيك الذين وأكبوا الثورات الفكرية والصناعية وحاولوا تقديم وتفسير للنمو الاقتصادي حسب اتجاهاتهم تم قدمت ببعده ذلك المدرسة النيوكلاسيكية والحديثه الكثير من الأعمال والكتابات حول النمو الاقتصادي أهمها نموذج harrod - domar والنموذج المقدم من قبل solow ثم ظهور نظرية النمو الداخلي.

الفرع الأول: النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي

ثمة العديد من المدارس الفكرية والتي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف الكثير والركود الذي مي منها، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى.

اولا: النظرية الكلاسيكية:

بالرغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي، و تباين طرق التحليل تبعا زهتا، للمدة الزمنية التي ظهروا فيها والأوضاع التي مي إلا أن آراءهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء أكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل التوطين، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي، و قد تركزت نظريتهم يف الأفكار التالية³⁸:

1. الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض، العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي، و كل تغري يف الإنتاج حيث بتغيري أحد العوامل أو كلها، وأن الأراضي الزراعية العنصر الوحيد الثابت يف النموذج الذي حكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم.

³⁷ علواني أحمد، زرق سيد أحمد، المرجع السابق، ص.63.

³⁸ كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية -دراسة تحليلية وقياسية-، أطروحة دكتوراه، تخصص، إقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص.34.

2. إن القوى التي الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي و على الأرباح التي تعتبر مصدر عملية تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي، كما أن التراكم الرأس مالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان.
3. إن العالقة السببية بني التراكم الرأسمالي وحجم السكان تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة (ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية) و ارتفاع حصة الأجور يف الدخل الكلي مما يعوق ارتفاع حصة الأرباح فيؤدي ذلك إلى تباطؤ تكوين رأس المال، مما يدفع بالرأسمالي بتجميد الأجور عند حد الكفاف، وهذه يتم معالجتها يف الفصل الموالي ضمن نظريات توزيع الدخل.

1- نظرية آدم سميث adamsmith

يعتبر العمل وتقسيمه سببا لارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم، وهذا ما يخلفه التقسيم من مزايا فهو خارجية فهو يولدوا وفرة في التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية، وكل هذا يساهم يف زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة الأرباح وادخارها مثل إعادة استثمارها ليرتاكم رأس المال الذي يعتبر محرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة، وتوسع الأسواق واستخدام المعدات والآلات التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية، لتمييزها بارتفاع العوائد وتزايدها، على خالف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة³⁹.

2- نظرية davidricardo

اعتبر الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية ملتصقاتها في توفي الغداء للسكان، وهي تتميز بتناقص الغلة، ما يعين تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود والثبات. كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثالث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث للرأسمالي دور مركزي في عملية النمو بتوفرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعمهم لأجور العمال، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو. أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور، فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف. وأما مالك الأراضي فتتمو مداخيلهم كلما حدث ندرة لأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا أكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة.

إن نظرية التوزيع الوظيفي حسبه توضح أن حصى الأجور والريع ترتفعان مقارنة بالأرباح كلما حدث توسع في الإنتاج للأسباب السابقة جراء التقدم الاقتصادي، وهو ما يعيق ارتفاع حصة الأرباح، فينخفض معدل منوها التي من المفروض يعاد استثمارها، فينخفض التراكم الرأسمالي لاعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي للمشروع وللأقتصاد الوطني ككل⁴⁰.

³⁹ كبداني سيد أحمد، المرجع نفسه، ص.34. نقلا عن: مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية؛ نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص.ص.56-57.

⁴⁰ كبداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص.35. نقلا عن: مجد صالح تركي القرشي، "علم اقتصاد التنمية"، إثناء للنشر والتوزيع، ط.1، الأردن، 2010، ص.79.

3- نظرية روبرت مالتس Robert Malthus

ركز على أهمية السكان في تحدد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث جيب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وأن ادخار مالك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسمالي، وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض، ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو، وأما نظريته في السكان فتتلخص في أن منوه يكون متتالية هندسية، على عكس الغذاء الذي ينمو متتالية عددية، بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف، وبالتالي فإن أي زيادة يف الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان وال تساهم يف تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي، كما أن تحليلات Malthus لم تصدق على كافة دول العامل باستثناء بعض الدول الأفريقية والآسيوية، حيث غالباً ما أدى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات أكثر من معدل نمو السكان⁴¹.

4- نظرية كارل ماركس Karl Marx :

اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأس المال مع نمو الاقتصاد فبينما اعتقد Smith أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسمالي اعتقد ريكاردو Ricardo إن السبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجر والربح وبالنسبة لكارل ماركس فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر لأبد.

و حسب كارل ماركس تحدد الأجر بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع و ض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل كما أن فائض العمل يدفع الأجر لانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجر إلى لعكس العملية جيب أن طحت الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية جيب أن تحل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال فتنهار الرأسمالية .

إن تحليلات ماركس بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام مل تكن صحيحة، حيث زيادة الأجر النقدية لا تؤدي حتماً إلى زيادة الأجر الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها بر فع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقهما معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أمهله Marx⁴².

ثانياً: النظرية النيوكلاسيكية

بينما اعتمدت المدرسة الكلاسيكية على قانون say لتحليل النمو الاقتصادي، فإن العديد من الاقتصاديين المكونين للمدرسة الجديدة أمثال Alfred Marshall اهتموا عوضاً عن ذلك بالمنفعة الحدية يف تحديد أثمان عوامل الإنتاج، حيث تتم

⁴¹ كبداني سيد أحمد، المرجع نفسه، ص. 35 نقلاً عن مدحت القرشي، المرجع السابق، ص. 59.

⁴² كبداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص. 37 نقلاً عن مدحت القرشي، المرجع السابق، ص. 68.

عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل وبمعزل عن نظرية السكان، اعتماداً على الادخار، الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالإنجابية الحدية لرأس المال، كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دوراً مشجعاً في توسع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي والذي يتضمن ثلاث أفكار⁴³.

- يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل وإنتاجيته والمحددة خارج النموذج، كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار والاستثمار، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما بالمعدل الأعلى لنسبة رأس المال إلى الناتج $\frac{V}{Y}$ ، أو بالمعدل المنخفض (الأدنى) إنتاجية رأس المال بفرضية تناقص عوائد رأس المال $\frac{V}{K}$.

- معدل نمو دخل الفرد يتغير إيجاباً مع معدل الاستثمار والادخار وسلباً مع معدل نمو السكان.

- هناك علاقة سالبة لدى بلدان العامل بين المعدل الأعلى لنسبة رأس المال إلى الناتج $\frac{V}{Y}$ و بالمعدل المنخفض الأدنى إنتاجية رأس المال $\frac{V}{K}$ بسبب تفضيلات الادخار دالة استهلاك والتكنولوجيا دالة الإنتاج حيث أن البلدان الفقيرة التي تمتلك كميات قليلة من رأس المال تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تمتلك كميات كبيرة منه، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقارب معدلات دخل الفرد و مستويات المعيشة فيما بين بلدان العامل المختلفة.

1- نموذج الكينزي للنمو:

في الوقت الذي أقر فيه Schumpeter أن هناك موجات مد وجزر في النمو الاقتصادي حيث كل موجة تكون مصحوبة بالرواج، وعندما تنتهي يعود الاقتصاد إلى حالة السكون، حيث يبدأ فيها المنظمون في البحث عن الابتكارات الجديدة مما يؤدي إلى زيادة المنافسة التي تؤدي إلى التطور والازدهار مرة أخرى جاءت الأزمة الاقتصادية التعاملية لتثبت قصور النظريات السابقة، فظهر التحليل الكينزي مخالفاً للكثير من الآراء والتحليل التي سبقته، خصوصاً ما تعلق منها حالة التوازن والاستقرار الاقتصادي.

يوضح النموذج الكينزي احتمال حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل، والذي يتحدد من خلال الطلب الكلي، كما أن المشكلات التي تتدخل النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض بل هي بسبب عدم كفاية الطلب الفعال، وحيث أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، وأن الادخار هو دالة للدخل، فإن التوازن في الإنتاج والدخل حيث عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط، وحيث أن أساس تكون الدخل الوطني في المدى القصير هو اتحاد الاستثمارات الإنتاجية وغير الإنتاجية الخلاصة والحكومية، وهي العامل الرئيسي المضاد للأزمات، والمؤشر الرئيسي يفي توسيع الطاقة الإنتاجية، ورفع معدلات النمو في المدى الطويل.

ويتم توازن الاقتصاد الوطني بتوازن الطلب الكلي مع العرض الكلي بغض النظر عن حجم الموارد المشغلة مع وجود البطالة، أي عند مستوى التشغيل الناقص وليس الكامل، مما يحقق النمو الاقتصادي إحدى مراحلها في الدول الرأسمالية، كما أن

⁴³ كبداني سيد أحمد، المرجع نفسه، ص. 37 نقلاً عن مدحت القريشي، المرجع نفسه، ص. 68.

ظهور النموذج الكينزي النمو الاقتصادي كان يخص المجتمعات الرأسمالية، غير أن الاقتصاديات المتخلفة تستلزم تحليلاً خاصاً نظراً لبعض الخصائص والمشاكل التي تميزها والتي تختلف تماماً عما اشتراطه⁴⁴.

2- نموذج horrddomar:

تؤسس نظرية النمو الداخلي يحتفظ كل اقتصاد بنسبة معينة من دخله الوطني لاستبدال المهلك والتالف من السلع الرأسمالية مباني و المعدات و المواد حيث من الضروري خلق إضافات استثمارية صافية جديدة لرأس المال كي يتم النمو، و هذه العالقة المعروفة اقتصادياً متعامل رأس المال إلى الناتج هي التي تحدد كيفية حدوث النمو الاقتصادي. ولهذا فإن النظرية التي صاغها كل من royhorrd و evesydomar التي عرفت فيما بعد بنموذج horrddomar تستند إلى التحليل الكينزي الساكن، حيث اعتمدت على تجارب البلدان المتقدمة يف متطلبات النمو المستقر، فقاما بالبحث في مشكل الرأسمالية والمتمثل حسبهما يف أزمة البطالة، فكان تحليلهما محاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل، مما جعل نموذجهما يتقاربان من حيث المحتوى والمضمون

إن معدل النمو الاقتصادي g عبارة عن النسبة المئوية للتغير في الدخل الوطني Y مع افتراض ثبات معامل رأس المال إلى الناتج أو الدخل الكلي v فإذا كان هو رأس المال k و s هو الادخار الإجمالي وهو نسبة s ن الدخل الكلي، وإذا كان الاستثمار عبارة عن التغير الحاصل يف رأس المال وبفرضية أن الاستثمار المحقق يساوي دوما الادخار المحقق $i=s$ فإنه يمكن كتابة ما يلي⁴⁵:

$$g = \frac{\Delta Y}{Y}$$

$$V = \frac{K}{Y} = \frac{\Delta K}{\Delta Y}$$

$$S = sY$$

$$I = \Delta K$$

$$I = \Delta K = V\Delta Y = SY = S$$

وباستخدام خواص التناسب في الرياضيات وبالرجوع إلى العلاقة 1.4 تستنتج العلاقات التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{V}$$

$$Y = \frac{S}{V}$$

⁴⁴ كبداني سيد أحمد، المرجع السابق، ص.40. نقلاً عن صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي دار القاهرة 1986، ص.52.

⁴⁵ كبداني سيد أحمد، المرجع السابق، ص.41، نقلاً عن مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص.70.

تشير العلاقة الأخيرة أن معدل النمو الاقتصادي (g) يكون محددًا بالعلاقة بين معدل الادخار الوطني s ومعامل رأس المال الناتج (v) وبشكل أكثر دقة فإنه يف غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل الوطني يرتبط إيجابًا بمعدل الادخار، حيث كلما زادت قدرة الاقتصاد على تعبئة الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي GNP كلما أدى ذلك إلى زيادة هذا الأخير سلبيًا بمعامل رأس المال الناتج أي ارتفاع فيه يؤدي إلى انخفاض من الناتج الوطني الإجمالي GNP.⁴⁶

الفرع الثاني : النمو في الفكر الحديث

أولاً: نماذج النمو الداخلي

بالاعتماد على النظرية التقليدية فإنه ليس للاقتصاديات أية خصائص ذاتية حيث بسببها النمو ويستمر لفترة طويلة، وبالتالي في غياب الصدمات الخارجية أو التغيرات التكنولوجية فإن كل الاقتصاديات سوف تتجه نحو النمو الصفري، وهذا الأمر جعل النظرية النيوكلاسيكية و إعطاء تفسير مقبول حول تفاوت النمو الاقتصادي الذي حدث عرب التاريخ للكثير من دول العالم، التي تبين أداؤها الاقتصادي بالرغم من استخدامها لتكنولوجيا متشابهة. كما أن أي زيادة في ومن مثل أي ارتفاع حيث في متوسطات نصيب الفرد منه في فترات معينة يعتبر غير كاف طالما أنه كان مؤقتًا ونتيجة التغيرات التكنولوجية، وبإله إلى توازنٍ لتمايل ما هو إلا توازن قصير الأجل، جيب البحث يف المصادر التي تحتو طويل الأجل، مما أدى إلى ظهور نظرية جديدة يف أواخر الثمانينات وبداية التسعينات التي أرجعت مصادره إلى العوامل الداخلية.

1- نموذج rebeo

إن الحفاظ على المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي النيوكلاسيك في المدى البعيد هو الذي أر وذلك بسبب تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة لرأس المال، ولهذا افترض 1991 rebeo في نموده إلغاء الفرضية الإنتاجية الحدية $\alpha=1$ والتي تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي:⁴⁷

$$Y = AK$$

وحيث A ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي، بينما ممثل في رصيد رأس المال الموسع مادي والبشري، كما إن دالة الإنتاج في نموذج Ak تجعل من الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة ومساوية للمستوى التكنولوجي المستخدم، ففي غياب فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال سيكون الاستثمار يف رأسمال الخارجية والتحسينات الإنتاجية بزيادة المكاسب التي تعوض تناقص العوائد في المال الموسع آلية لجلب العوائد الحدية لرأس المال، وهذا ما يسمح بنمو الناتج في المدى الطويل دون توقف أما تراكم مخزون رأس المال فيكتب على شكل نموذج solow كما يلي⁴⁸ :

$$K = L\delta K - \delta K$$

⁴⁶ كبداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، نقلا عن ميشيل تودارو، "التنمية الاقتصادية" تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص.ص 126-127.

⁴⁷ كبداني سيد أحمد، نفس المرجع، ص.52. نقلا عن:

Gregory .N. Mankiw "Macroéconomie", 3eme édition, De boeck, Paris, France 2003, p 264.

⁴⁸ كبداني سيد أحمد، المرجع السابق، ص.53. نقلا عن ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص.ص 127-128.

وحيث عدد السكان ثابت أي $(L=nL=0)$

ومنه يمكن استخراج معادلة النمو التالية :

$$\frac{Y'}{Y} = \delta A - \delta$$

$$\frac{K'}{K} = \delta A - \delta$$

$$\frac{K'}{K} = \delta \frac{Y}{K} - \delta$$

حيث أن Y هي حجم الإنتاج، بينما هي معدل الادخار لذا فإن تراكم مخزون رأس المال ينمو باستمرار مع الزمن، وهذا ما يفسر استمرارية النمو الاقتصادي في نموذج.

2- نموذج lucas

يعتمد هذا النموذج على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي:⁴⁹

$$h = \beta(1 - \mu)h$$

حيث أن: u هي الزمن المسخر للعمل وأما $1-u$ فهو الزمن المسخر للحصول على المعارف، وأما β فهي مقدار الفعالية، ومنه:

$$\frac{h'}{h} = \beta(1 - \mu)$$

أما دالة الإنتاج فتأخذ شكل دالة.

$$Y = K^\beta (hL)^{1-\beta}$$

ومنه إن نظرية النمو الداخلي جاءت لتفسر اختلاف معدلات النمو التعميلية وأسباب غين وفقير بعض البلدان، فإن هذا النموذج يشبه نموذج solow إذ تلعب h دور الرقي التقني فيه، مما يجعله قابلاً للنمو كلما كان هناك وقت كبير وكاف للتكوين من طرف الأفراد $1-\mu$ الأمر الذي يساعد على زيادة رأس المال البشري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. لذا فإن أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتعليم والتكوين والتدريب مما أثر على معدلات

⁴⁹ كبداني سيد أحمد، المرجع السابق، ص. 53. نقلاً عن ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص. 127-128.

نمو مؤسساتها، أذن السياسة التي تستطيع أن ترفع من وقت التكوين بشكل مستمر ودائم (تفضيل تراكم رأس المال البشري) سيكون لها أثر مباشر على معدل نمو اقتصادها الوطني.

3- نموذج Romar 1990

حسب Romar فإن الأفكار تختلف عن الممالك الاقتصادية التقليدية، فهي غري قابلة للتنافس أنه يمكن استخدامها عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصادية دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها، حيث تنتقل بتكلفة مباشرة شبه معدومة، إلى يستطيع مالكيها مراقبتها استخدامها إلا جزئياً، ولهذا تكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة جداً، غير أن الوحدات الموالية تنخفض تكلفتها وذلك لنسخ أولي، مما يجعل اقتصاد الأفكار يرتبط بالمرودات السلمية المتزايدة ويف حالة المنافسة غير التامة، وهو يعتمد على مجموعة من الفرضيات.

- الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثي دافعهم الربح.

- الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير R&d هو أساس تفسري لماذا وكيف أن البلدان الأكثر تقدماً تعرف منوا مضاعفاً مسانداً.

- دالة الإنتاج التي يتكون منها النموذج هي مجموعة من المعدلات والتي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج يف الزمن، وهي من شكل $Y = K^\delta ()^{1-\delta}$ وحيث $(0 < \alpha < 1)$

فإذا تم اعتبار (A) وهو رصيد الأفكار عامل للإنتاج، فإن دالة الإنتاج تصبح ذات غلة حجم متزايدة، وحيث بتراكم (K) وهو رصيد رأس المال مثلما هو في نموذج تحويل الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى الادخار بمعدل ثابت δ ويهتلك بمعدل خارجي المنشأ δ

$$K = \sigma Y - \delta K$$

إن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة $\frac{L}{L} = n$ وحيث أن (A) في هذا النموذج داخلي المنشأ وهو بتراكم عبر الزمن At مما يخلق الأفكار الجديدة في أي لحظة والتي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عليها مضروباً يف المعدل الذي جيدون بيه تلك الأفكار وعليه:

$$A = \gamma LA$$

$$L = LA + L_\gamma$$

وحيث (L_γ) هي الإنتاج المباشر، بينما (L_a) هي إنتاج الأفكار أو التكوين.

فإذا تم فرض $(\gamma = bA^p)$ حيث (b) و (p) هي ثوابت، فإنه إذا كانت :

$-\rho > 0$ فإن إنتاجية البحث ترتفع مع رصيد المعارف والأفكار المكتشفة.

$-\rho > 0$ فإن الأفكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعوبة الاكتشاف.

وإذا مت فرض أن عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين فإن:

$$LA = LA\lambda \quad 0 < \lambda < 1$$

فإذا كانت $(\lambda = 1)$ وهي معامل الامتلاك المعرفي فإن التغير المعرفي يأخذ الشكل التالي:

$$A = bA^PLA$$

حيث يلاحظ أنه وبأخذ كل باحث على حدي فإن (γ) يعتبر ثابتاً (مردودات ثابتة)، أما على المستوى الكلي (γ) فإن يتغير متأثراً بنشاط المجموعة (ظهور الآثار الجانبية) مما يعين معاملة (A^P) طريقة خارجية المنشأ من طرف الأفراد، بالرغم من أنه داخلي المنشأ بالنسبة للمجموعة⁵⁰.

المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي

قد درس العديد من الباحثين العلاقة بين النمو الاقتصادي والنقود كما تطرقوا بالخصوص إذا الأثر الذي يتركه التضخم على معدلات النمو اقتصادياً كذلك في صيغ ونماذج مختلفة نجد منها نموذج Oliver Bruno و Patrick Musso و نموذج Fisher، ونموذج Jean-Pierre Sidrouski.

المطلب الأول: نموذج Oliver Bruno و Patrick Musso في دراسة علاقة النقود والنمو

الاقتصادي

أوضح كل من oliverbruno و patrickmusso في النموذج البسيط للنمو الداخلي أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي يفالمدى الطويل كما بينوا أثر التضخم المتوقع على النمو الاقتصادي فقد انطلقا من الفكرة التالية: أن كل جيل يتكون من أفراد متمثلون يقومون بتوقعات عقلانية⁵¹.

فالشباب يعرضون وحدة عمل مقابل أجر حقيقي Wt بصيغة غير مرنة ويقسمون دخلهم بين إستهلاك سلعة نهائية متجانسة كتكوين ادخار حقيقي أم حيازة الأرصدة النقدية التي ستكون مخزون راسمال المستعمل من طرف المؤسساتانفياً لفترة الموالية أما المسنين لا يعملون ومجموع دخلهم مصدره تسريبات ادخار الشباب كالأرصدة النقدية المحازة كما قاموا بإهمال إمكانية الهبية بوصية بين الأجيال حيث المسنون يستهلكون كل دخلهم كما قد اقتض كل من الباحثان أف الشباب يحتفظ بجزء من دخلهم في شكل نقود إضافة الى فرضية وجود عدد كبير n المؤسسات في وضعية تنافسية تنتج سلعة نهائية فحسب patrick و

⁵⁰ كبداني سيد أحمد، المرجع السابق، ص.55، نقلا عن:

Karline PELIER, "Propriété intellectuelle et croissance économique en France 1791-1945, une analyse économétrique du modèle de Romer", université Montpellier 1, dans: <http://www.lameta.univ-montp1.fr/download/DT/WP2003-23.pdf>, cite web consulté le 15/03/2022.

⁵¹ دربال فاطمة، المرجع السابق، ص.70. نقلا عن:

Oliver Bruno et Patrick Musso, volatilité de l'inflation et croissance économique. Revue Economique Développements récents de l'analyse économique N3, paris 2000, p 695,696.

oliver يزداد إنتاج المؤسسة بتوفر كميات متعبرة من العمل ورأس المال مما يسمح بإحداث نمو اقتصادي داخلي كما افترض الباحثين أن الدولة مقتنعة بضرورة الإصدار النقدي للأعوان من أجل إنجاز عملياتهم التجارية وعقودهم وان الطلب على النقود ينمو بعامل معين ما بين الفترة t و $t+1$ قد قام بدراسة العلاقة بين معدل ادخار ومعدل التضخم المتوقع و دراسة دالة الإنتاج الكلية فتوصلوا أن كل تسارع يف الإصدار النقدي يكون تضخمي وان هناك علاقة موجبة بين التضخم المتوقع ومعدل ادخار العائلات كما تؤثر مباشرة على النمو الاقتصادي وكما استخلص الباحثين ان السياسة النقدية لا يكون لها اثر ايجابي على النمو الاقتصادي الا اذا كان معدل التضخم ضعيف نسبيا فهناك ارتباط موجب بين تطور الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل لكن بالنسبة للبلدان التي فيها معدل التضخم المتوسط ضعيف نسبيا.

المطلب الثاني: نموذج فيشر في دراسة علاقة السياسة النقدية والنمو الداخلي 1970

لقد قدم sidrauski و FISHER نموذجا نظريا يسمح بتفسير لماذا تسارع الكتلة النقدية يحدث صدمة خارجية أك داخلية تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي يف المدى الطويل تأخذ النموذج بعُت اعتبار توقف نمو الإنتاج فالاختلاف الوحيد للنموذج النيوكلاسيكي sidrauski و FISHER يتعلق بخصوصية دالة الإنتاج التي تبرز كجود النمو الدائم والمرد وديات آلا يمكن أن تتناقص. فقد توصلوا أنو عندما تقرر السلطات النقدية سياسة تسارع عند معدل ثالث للكتلة النقدية يتوجب أن يكون معدل الفائدة الاسمي يساوي معدل النمو بواسطة سياسة المفتوحة Open Market فالبنك المركزي يحدد معدل الفائدة الاسمي فقد درس العلاقة بين معدل نمو النشاط الاقتصادي على المدى الطويل كتسارع الكتلة النقدية فمعدل النمو المتوقع الاقتصادي يحدد بواسطة عناصر حقيقية أيضا بواسطة عوامل نقدية كالضبط تسارع القاعدة النقدية في النموذج النمو الداخلي تثبت في السلطات النقدية تسارع القاعدة النقدية يكون مكون من صيغ تفسر التباينات بُت الكتلة النقدية كالنمو الاقتصادي كعلاقة هيكلية Relation Structurelle عندما يكون الاستهلاك كالأرصدة متكاملة تسارع في النقود يحدث انخفاض في النمو الاقتصادي⁵².

المطلب الثالث : الدراسات السابقة

تعددت دراسات حول موضوع فمنها الدراسات الاجنبية والعربية سنطرق الى البعض منها :

الفرع الاول : الدراسات الاجنبية

يدرس Razmi, Fatemeh وآخرون⁵³. مدى تأثير الأسعار المحلية بصدمات أسعار النفط من خلال النظر في الآثار المباشرة وغير المباشرة لأسعار النفط على الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، والتي تحدث من خلال القنوات المعروفة لآلية تحويل

⁵²دربال فاطمة، المرجع السابق، ص.70. نقلا عن:

PATRICK VILLIEU, INFLATION ACCUMULATION DU CAPUITAL ANNALS ECONOMIE ET STATISTIQUE N27 France, 1992 , P.74

⁵³Razmi, Fatemeh, et al. "The role of monetary transmission channels in transmitting oil price shocks to prices in ASEAN-4 countries during pre-and post-global financial crisis." *Energy* 101 (2016): 581-591.

النقد. نحن نأخذ بعين الاعتبار سعر الفائدة وسعر الصرف والائتمان المحلي وسعر السهم خلال الفترات التي سبقت الأزمة العالمية 2007-2009 وبعدها في دول الآسيان (رابطة أمم جنوب شرق آسيا - إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند). باستخدام نموذج الانحدار التلقائي للمتجه الهيكلي والبيانات الشهرية (2002 شهر 1 - 2013 شهر 4) ، تشير النتائج إلى أن ما قبل الأزمة باستثناء إندونيسيا التي لا تتأثر كثيراً بأسعار النفط لا يوجد تأثير غير مباشر ، ولكن هناك تأثير مباشر كبير لأسعار النفط على الرقم القياسي لأسعار المستهلك لجميع البلدان.

يحلل Fasanya, Ismail وآخرون⁵⁴ تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في نيجيريا ، وتستخدم الدراسة بيانات السلاسل الزمنية التي تغطي النطاق من 1975 إلى 2010 ، ويتم استكشاف آثار الصدمات العشوائية لكل من المتغيرات الداخلية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM). وتظهر وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات. والنتيجة هذه الدراسة أن معدل التضخم وسعر الصرف والاحتياطي الخارجي أدوات مهمة للسياسة النقدية التي تدفع النمو في نيجيريا ، لذلك يوصى بإنشاء أسواق سندات حكومية أولية وثانوية يمكنها أيضا زيادة كفاءة السياسة النقدية وتقليل حاجة الحكومة للاعتماد على البنك المركزي للتمويل المباشر.

يدرس Bashar, Omar وآخرون⁵⁵ مدى اليقين في أسعار النفط والاقتصاد الكلي في سياق دولة مصدرة للنفط الصافي في كندا. وتشير النتائج المتحصل عليها من نماذج VAR الهيكلية البديلة إلى أنه في حين أن الصدمات التي يتعرض لها مستوى أسعار النفط لا تؤثر على المستوى الإجمالي للإنتاج ، فإن عدم اليقين في أسعار النفط يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الكندي. لقد وجد أن عدم اليقين في أسعار النفط يساهم بشكل كبير في التغيرات العامة في مستوى الإنتاج. تظهر النتائج أيضاً أن ارتفاع عدم اليقين في أسعار النفط يقلل بشكل كبير من مستويات الإنتاج والسعر ، وهو ما يشبه صدمة الطلب المعاكسة. يتسبب عدم اليقين في أسعار النفط في انخفاض الإنتاج في معظم القطاعات الفرعية بما في ذلك التصنيع الدائم وغير الدائم. لقد وجد أن البنك المركزي الكندي يتفاعل مع سياسة نقدية توسعية لصدمات عدم اليقين في أسعار النفط.

يدرس Nouri, Manouchehr وآخرون⁵⁶ مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في إيران بمعرفة العلاقة بينهما باعتماد على المربعات الصغرى العادية (OLS) ويستخدم أيضاً البيانات التي تم الحصول عليها من البنك المركزي

⁵⁴Fasanya, Ismail O., Adegbelemi BO Onakoya, and Mariam A. Agboluaje. "Does monetary policy influence economic growth in Nigeria?." *Asian Economic and Financial Review* 3.5 (2013): 635-646

⁵⁵Bashar, Omar HMN, IKM MokhtarulWadud, and HusonJoher Ali Ahmed. "Oil price uncertainty, monetary policy and the macroeconomy: The Canadian perspective." *EconomicModelling* 35 (2013): 249-259.

⁵⁶Nouri, Manouchehr, and Ahmad JafariSamimi. "The impact of monetary policy on economic growth in Iran." *Middle-East Journal of Scientific Research* 9.6 (2011): 740-743.

الإيراني خلال الفترة من 1974 إلى 2008. للقيام بذلك، باعتماد على نموذج نمو Levine و Renelt وجدنا أن هناك علاقة إيجابية وذات مغزى بين المال العرض والنمو الاقتصادي في إيران .

الفرع الثاني : الدراسات العربية

تدرس الباحثة فاطمة سكر⁵⁷ اثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 حيث تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه على المتغيرات التالية: عرض النقد بمفهومه الواسع، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كما تم تطبيق اختبار ديكي فولر لمعرفة ما إذا كان متغيرا الدراسة مستقرين مع مرور الزمن، وتبين أن هذين المتغيرين غير مستقرين بمستوياتهما ولكنهما يصبحان مستقرين عند أخذ الفروقات من الدرجة الأولى، وقد تم استخدام أداتين رئيسيتين للتحليل هما تحليل مكونات التباين، ودالة الاستجابة لردة الفعل، وتبين أن النتائج تتفق مع النظرية الاقتصادية ومع الدراسات السابقة من حيث أن عرض النقد يؤثر إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للتأكد من مصداقية النتائج، تمت إعادة ترتيب المتغيرين في نموذج وتم إدخال متغير ثالث وهو متغير الإنفاق الحكومي كمثل للسياسة المالية مرة أخرى، وبينت النتائج أن عرض النقد يؤثر إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأن تأثير السياسة النقدية كان أكبر من تأثير السياسة المالية، لذلك فقد أوصت هذه الدراسة بضرورة التركيز على السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

يدرس الباحثون قسمبوري واخرون⁵⁸ بإبراز طبيعة علاقة أدوات هذه السياسة ب النمو الاقتصادي ، أي عالقة الإنفاق العام بشقيه لجاري والاستثماري والإيرادات العامة الجباية العادية والجباية البترولية وكذا رصيد الموازنة العامة عجز الموازنة بتلك المؤشرات، ثم تحليلها وقياس أثرها بالاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة من 1992 الى 2018 فخلصت الدراسة إلى أن كافة متغيرات النموذج القياسي الذي تم بناءه متكاملة من الدرجة الأولى، حيث أظهر نموذج تصحيح الخطأ نتائج متباينة إذ كشف أن هناك علاقة ديناميكية وتوازنية قصيرة وطويلة الأجل بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر بعض أدوات السياسة المالية ذات تأثير معنوي موجب على التضخم في الجزائر بالأجل القصير، لكن في مجملها لا تؤثر عليه في الأجل الطويل، وهذا ألن التضخم في الجزائر له أسباب مختلفة أدوات السياسة المالية لا تؤثر على البطالة في الجزائر في الأجل الطويل

يحلل الباحثون رحمة و اخرون⁵⁹ مدى تأثير للسياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية التضخم والبطالة وسعر الصرف وعجز الموازنة في الاقتصاد السودان و ذلك معرفة بدائل السياسة النقدية التقليدية وأثرها في الاقتصاد السوداني، ودراسة العلاقة بينهما ، وتمثل في معرفة أثر أدوات الرقابة الكمية في الاقتصاد السوداني في الفترة من 1998 الى 2013 كما إفتترضت الدراسة أن هنالك علاقة سببية بين أدوات السياسة النقدية والمؤشرات الاقتصادية السابقة ، و علاقة طردية بين هامش المراجحة والتضخم، و علاقة طردية بين الإحتياطي القانوني والتضخم ، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي المتمثل في معرفة أثر أدوات السياسة النقدية علي

⁵⁷ سكر، فاطمة. "أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي حالة الجزائر 1980-2016". مجلة السياسة والاقتصاد. العدد (1) ديسمبر 2018 (اصدارخاص) (2018): ص. 99-127.

⁵⁸ قسمبوري و كفية. اثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي. التضخم والبطالة) دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992-2018. Diss. universtémohamedkhiderbiskra, 2021.

⁵⁹ رحمة، خنساء بابكر بشير ومشرف-ابراهيم فضل المولي البشير، أدوات السياسة النقدية وأثرها في المتغيرات الاقتصادية للفترة من 1998-2013م ..جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014.

الإقتصاد السوداني إضافة إلى إستخدام المنهج القياسي وذلك لعرض ووصف وتقدير النموذج وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين هامش المراجعة والتضخم ، وينفي البحث الفرضية القائلة بوجود علاقة طردية بين الاحتياطي القانوني والبطالة كما توصلت إلى ان بعض أدوات السياسة النقدية غير المباشرة كنسبة الاحتياطي القانوني التي تم استخدامها في الفترة من 1998 إلى 2013 تم تخفيضها بهدف زيادة العرض، كما نفي البحث صحت الفرضية القائلة وجود علاقة عكسية بين هامش المراجعة والبطالة، وأوصت إلى تفعيل دور أدوات السياسة النقدية حتي تسهم في تخفيض معدل البطالة الحقيقي وتقليل عجز الموازنة واستقرار سعر الصرف ويكون لها أثر معنوي لا بد ان يكون هناك تنسيق بين أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية لتقليل أثرها على التضخم.

خلاصة الفصل الأول:

حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على السياسة النقدية واهم ادواتها واهدافها و قنوات انتقالها في النشاط الاقتصادي باعتبارها وسيلة تعطي صورة واضحة عن مدى علاقتها بتطور النمو الاقتصادي ، حيث يعتبر هذا الأخير مقياس لاقتصاد الدول الذي يعبر عن فعالية الأنشطة و قطاعات الدولة ، و منه نستخلص من هذا الفصل ان هناك علاقة ترابطية تجمع بين السياسة النقدية و النمو الاقتصادي اذ يؤثر احدهما على الأخير و لابرز هذه العلاقة سنحاول دراسة اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي من غاية 1980 الى 2020 و هذا ما سنعرضه في الفصل الموالي .

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى إجراء تحليل اقتصادي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الممتدة من 1980 إلى 2022 ، حيث قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين قد تطرقنا في المبحث الأول إلى تحديد متغيرات الدراسة وتحليلها ومعرفة معطيات ومنهج الدراسة وتطرقنا في المبحث الثاني إلى اختبار استقرارية الدراسة ونموذج تحليلها وتفسيرهم نتائج دراسة .

المبحث الأول: متغيرات الدراسة

استنادا الى النماذج النظرية و التطبيقية والطرق القياسية المستعملة لدراسة أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي سنحاول في هذا المبحث تحديد متغيرات المدروسة و تحليلها كما سنقوم ببناء معطيات ومنهج الدراسة

المطلب الأول تعريف متغيرات الدراسة

وتمثلت متغيرات الدراسة فيمايلي:

الجدول رقم 2: متغيرات الدراسة

| رمز المتغير | اسم المتغير | مصدر | فترة الدراسة |
|-------------|----------------------|----------------------|--------------|
| M2 | ناتج الداخلي الخام | البنك العالمي الدولي | 2020_1980 |
| Reer | عرض النقود | البنك العالمي دولي | 2020_1980 |
| Tr | سعر الصرف | البنك العالمي دولي | 2020_1980 |
| Tinf | اجمالي احتياطي النقد | البنك العالمي دولي | 2020_1980 |
| | التضخم | البنك العالمي دولي | 2020_1980 |
| Dlo | اجمالي القروض | البنك العالمي دولي | 2020_1980 |

المصدر من اعداد الطالبتين

أولا. الناتج الداخلي الخام يعتبر الأداة المستخدمة لقياس النمو الاقتصادي اذ يعد هذا الأخير هدف أي دولة وتتمحور دراستنا عليه . كما يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم انتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة . غالبا ما يتم اعتبار اجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشرا لمستوى المعيشة في الدولة ولا يعد اجمالي الناتج المحلي للفرد مقياسا لدخل الفرد . وبموجب النظرية الاقتصادية يساوي اجمالي الناتج المحلي للفرد تماما اجمالي الدخل المحلي للفرد⁶⁰.

سعر الصرف real effectif exanchanger

⁶⁰ دربال فاطمة, أثر السيولة على النمو الاقتصادي في الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية, تخصص نقود و بنوك مالية دولية, جامعة بلحاج بوشعيب عين

تموشت الجزائر 2013_2014 ص 103

سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات وتسوية للمعاملات بين دول العالم واهملا علاقته بأسعار السلع والخدمات لتأثيره علي القطاعات الاقتصادية كونه وسيلة للتأثير على ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة.⁶¹

اجمالي القروض (سعر الفائدة)دانيا .

حددنا سعر الفائدة كمتغير مهم من أجل بناء النموذج وذلك لارتباطه ببعض المتغيرات الكلية كالاستثمار . التضخم والعرض النقدي . التي تؤثر تأثيرا واضحا على معدلات النمو الاقتصادي . يعرف أيضا على أنه السعر النقدي لاستعمال الأموال القابلة للاقراض . فبعد تطور الفكر الاقتصادي وبروز الأفكار الكينيزية أصبح ينظر الى معدل الفائدة على أنه ظاهرة نقدية يحدد وفقا لعرض وطلب النقود . يتحدد سعر الفائدة الحقيقي حسب فيشر بالقوى الحقيقية للادخار و الاستثمار . الا انا هذا السعر ليس بالضرورة هو السعر الذي يحصل عليه المقترض . فهو يقترض بسعر السوق أو السعر الاسمي للفائدة ففي غياب التضخم يكون سعر الفائدة الحقيقي و الاسمي متطابقان الا أن سعر الفائدة الاسمي يتاثر بمعدل التضخم المتوقع . وفي هذه الحالة كلما كانت التوقعات التضخمية مرتفعة كلما كان سعر الفائدة الاسمي مرتفعا .

يشغل سعر الفائدة دورا كبيرا في البناء الاقتصادي ويعتبر من أهم المؤشرات التي تستخدم لتحليل الحركة واتجاه الاقتصاد الكلي بحيث يستخدم كأداة لتحقيق التأثير في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة النقدية.⁶²

التضخم TIN

يعرف التضخم من وجهة نظر النقديون بأنه ظاهرة نقدية . كما يعني أنه الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة لأسباب قد تكون نقدية . حيث يكون في هذه الحالة التضخم يعني نقود كثيرة تطارد سلع قليلة كما يعرف أيضا أن التضخم هو الزيادة المحسومة في كمية النقود . أنه الزيادة في كمية النقود التي تؤدي الى ارتفاع الأسعار . وكذلك عرف بانه الزيادة الحاصلة في الأسعار بسبب زيادة الإصدار النقدي او زيادة الائتمان المصرفي فهذا الأخير دفعنا الى اختيار التضخم كمتغير لدراسة أثر السيولة على النمو الاقتصادي . كما يستخدم مصطلح الصدمات التضخمية للإشارة الى العوامل المختلفة التي تؤدي الى ارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار . وتنشأ هذه الصدمات عادة نتيجة لتغيير العرض الكلي أو الطلب الكلي . كما يستعمل المؤشر الأسعار للاستهلاك لقياس التضخم ويعرف على أنه مقدار التغيير الشهري للأسعار لسلة محددة من البضائع الاستهلاكية والتي تشمل الغذاء والملبس والنقل كما يعتبر مؤشر سعر المستهلك المؤشر الرئيسي للتضخم . أو معدل التغيير في الأسعار في بلد معين . تقارير مؤشر سعر المستهلك التغيير في المؤشر الذي يقيس مجموع سعر سلة محددة من المنتجات والخدمات

⁶¹ دوحة سلمى , أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجه , دراسة حالة الجزائر , أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتور الطور الثالث في

العلوم التجارية , تخصص تجارة دولية 2014_2015 جامعة محمد خيضر بسكرة ص 4

⁶² دربال فاطمة , أثر السيولة على النمو الاقتصادي في الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية , تخصص نقود و بنوك مالية دولية , جامعة بلحاج بوشعيب عين

تموشنت الجزائر 2013_ 2014 نقلا عن حسين مسعود أضواء على النظرية الاقتصادية المعاصرة دار المعارف , بيروت 2001 ص214

التي يشترئها الجمهور عادة .ويسمى مؤشر سعر المستهلك أيضا مؤشر تكاليف المعيشة فقد استخدمنا معدل التضخم في الدراسة لكي يعكس لنا الفجوات التضخمية خلال الفترة 1980_2020⁶³.

عرض النقود m2

هي النقود بالمعنى الضيق m1 التي تتكون من الأوراق والقطع النقدية والودائع الجارية إضافة الى شبه النقود التي تتمثل في الودائع لأجل في الجزائر⁶⁴.

احتياطي النقدي tr

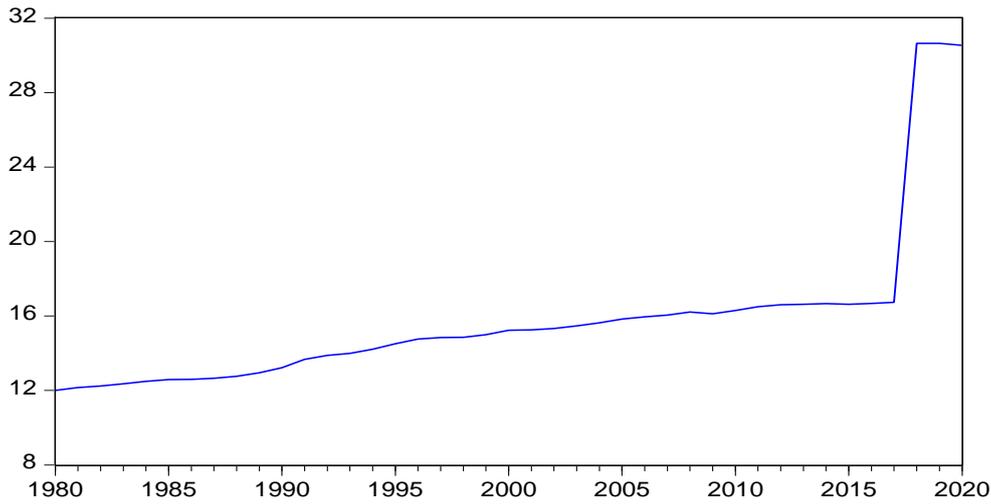
يعرف صندوق النقد الدولي احتياطيات الصرف الأجنبي على انها الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة⁶⁵.

المطلب الثاني : تحليل الدراسة

سنقوم في هذا المطلب بتحليل متغيرات الدراسة فيما يلي :

الشكل (1): للناتج الداخلي الخام

LN NGDP



المصدر من اعداد الطالبتين على مخرجات برنامج Eviews

⁶³ دربال فاطمة ,مرجع سابق ص 104_ 105 نقلا عن فؤاد هاشم اقتصاديات النقود والتوازن النقدي القاهرة 1959 ص 206 و عبد الكريم

صادق بركات ,التضخم في الدول ذات الاقتصاد المخطط,مجلة كلية التجارة ,جامعة الإسكندرية _العدد1,1965 ص 69

⁶⁴ دربال فاطمة الزهراء مرجع سابق ص 103

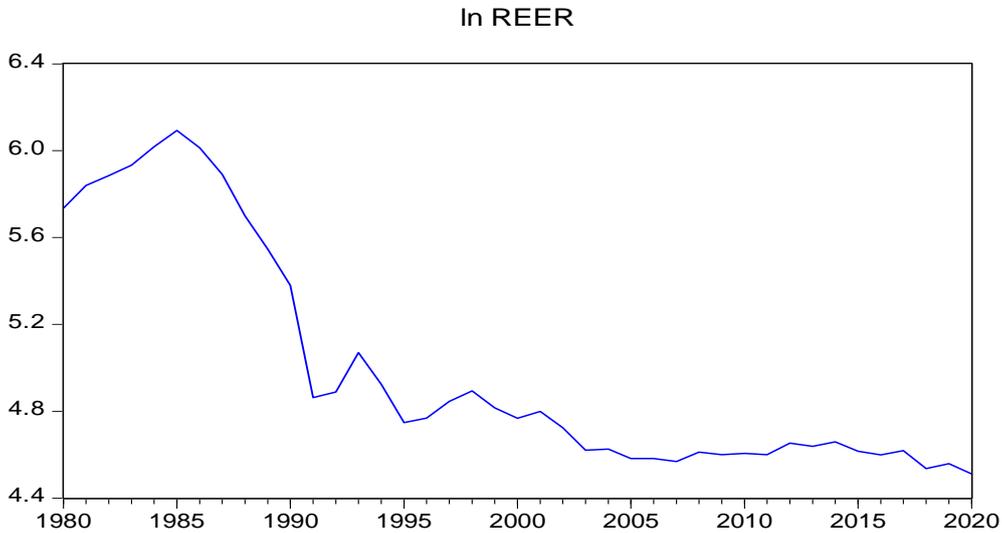
⁶⁵ سهيلة مواكلي ، محمد زيدان ، محددات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر ، دراسة قياسية من 1994-2016، مجلة اقتصاديات

شمال اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 15 العدد15 العدد22 سنة 2020 ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 131

من خلال الرسم البياني للسلسلة الناتج الداخلي الخام الموضح في الشكل الأول يلاحظ أن سلسلة في تزايد من 1980_2016 وثابتة من 2017_2020 عند القيمة 31.

وهذا ما ينتجه بلد من خيرات و خدمات من اجل القطاعات الاقتصادية وتقاس بالدولار

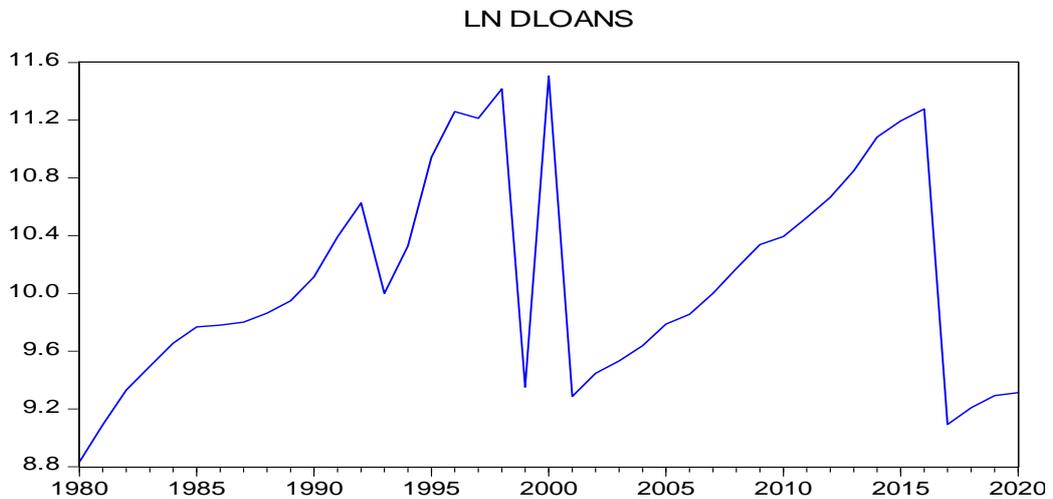
الشكل (2) : سعر الصرف



المصدر من اعداد الطالبان من مخرجات برنامج Eviews

من خلال الرسم البياني للشكل الثاني، نلاحظ سعر الصرف يشهد تزايد سنة 1980_1984 عند قيمة 6.1 ثم الانخفاض في سنة 1985_1990 وبعدها شهد تذبذبات (زيادة ونقصان) من 1991 الى غاية 2020.

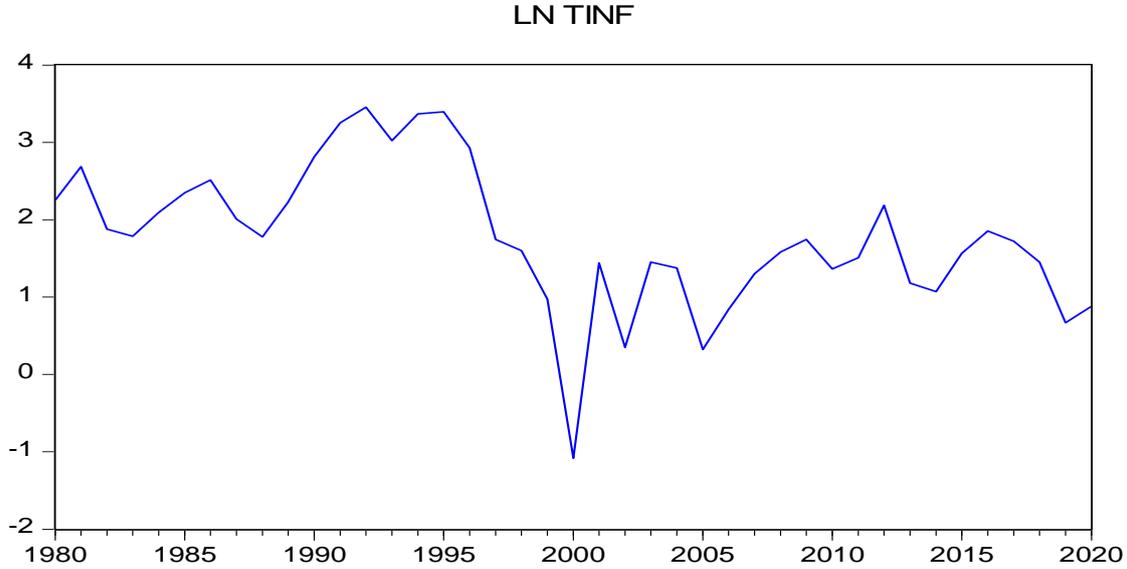
للشكل (3): اجمالي القروض



المصدر من اعداد الطالبان الطالبتين على مخرجات برنامج Eviews

من خلال الشكل الثالث نلاحظ ان السلسلة اجمالي القروض في تزايد من 1980_1991 عند قيمة 10.6 ثم تناقص 1993 واستمرت بتزايد وتناقص أي تذبذبات من 1994 الى غاية 2020 وكانت أكبر قيمة 11.5 سنة 2001_2000

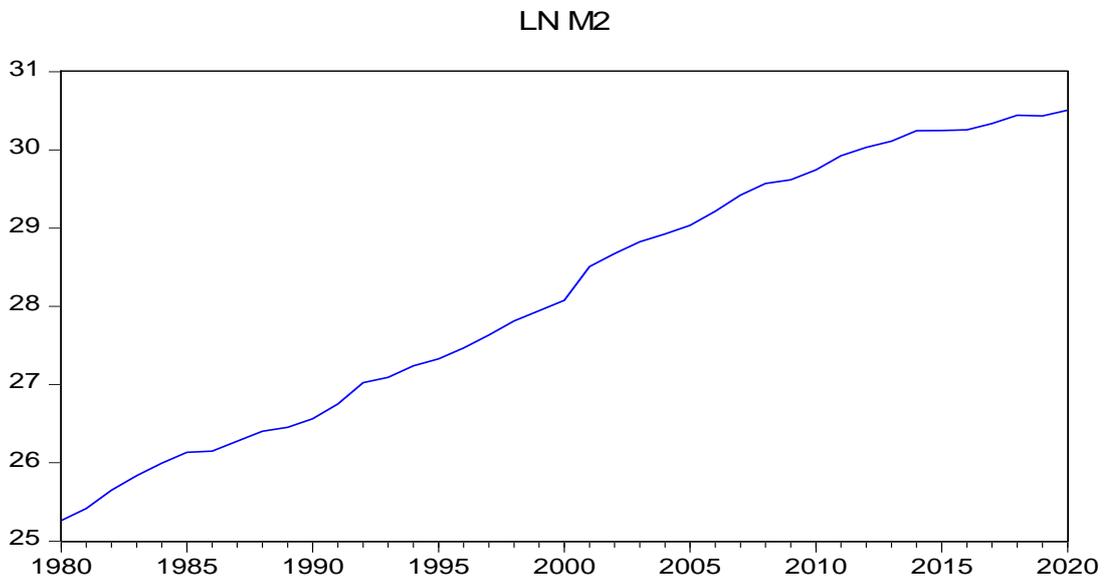
منحنى الشكل (4) : التضخم



المصدر من اعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

من خلال الشكل الرابع نلاحظ ان سلسلة التضخم تشهد مجموعة من التغيرات فقد شهد أكبر نسبة 1992 وثابتة من 1993_1994 عند قيمة 3.5 وأدنى نسبة في سنة 2000 بقيمة تقدر -1

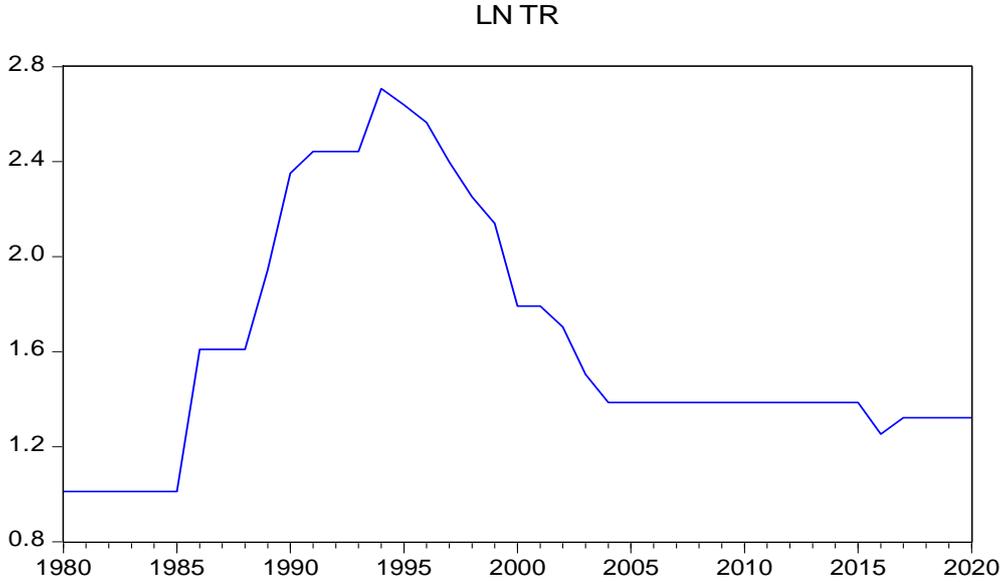
الشكل (5) عرض النقود



المصدر من اعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

من خلال الشكل الخامس نلاحظ العرض النقدي يشهد تزايد مستمر من سنة 1980 إلى غاية سنة 2020 بقيمة تقارب 32

الشكل (6): للاحتياط النقدي



المصدر من اعداد الطالبان من مخرجات برنامج Eveiws

المنحنى شكل السادس نلاحظ احتياطي النقدي ثابت من 1980_1985 عند قيمة 1 ثم يشهد تذبذبات (تزايد و ثبات) الى غاية بلوغه ذروة عند 2.6 سنة 1994 ثم تناقص سنة 1995_2003 ثم عودة ثباته من 2005_2014 بقيمة 1.4 ثم بدا بالانخفاض بعدها الى غاية سنة 2015 تزايد بشكل طفيف ثم رجوع ثباته عن قيمة 1.3 سنة 2016_2020

المطلب الثالث: معطيات ومنهج الدراسة

انطلاقا من هدف الدراسة المتمثل في تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي ففي الجزائر والرغبة في معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الجزائري سنعتمد على بيانات وإحصائيات المتعلقة بالدراسة من المصادر الرئيسية المتمثلة في تقارير ونشرات السنوية الصادرة عن هيئات الرسمية كالبنك الدولي تمتد هذه المعطيات من الفترة 1980 إلى 2020 ، ترتكز منهجية الدراسة على جملة من الاختبارات التشخيصية التي قمنا بها والمتمثلة في :

1- دراسة علاقة الارتباط بين المتغيرات

2 اختبارات جذور الوحدة للاستقرار: نقوم بهذا الاختبار للتأكد من إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات

3 اختبار التكامل المشترك: يتعلق هذا الاختبار بدراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين السلاسل الزمنية، كما يجب أن تكون هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة.

المبحث الثاني : تحديد نموذج الدراسة

لدراسة العلاقة بين النقود والنمو الاقتصادي سننتقل إلى التحليل القياسي باستخدام لنموذج الانحدار الذاتي VAR الذي يعتبر كأداة تجريبية مناسبة لفهم طبيعة تأثير المتغيرات على بعضها البعض وبغية فهم تأثير الصدمات وتوقع نتائجها وهذا ما سنقوم به في هذا المبحث استنادا إلى دراسات التجريبية السابقة وتحديد لنموذج دراستنا وتفسير أهم النتائج.

المطلب الأول : اختبار إستقرارية المتغيرات الدراسة .

سنقوم باختبار إستقرارية السلاسل باستخدام اختبار ADF اعتمادا على برنامج 9 eviews

اختبار ADF للمتغيرات الدراسة عند المستوى: اظهرت نتائج الاختبار الجدول التالي :

الجدول رقم 03 اختبار ADF للمتغيرات الدراسة عند المستوى

| القيمة الاحتمالية | 10% | 5% | 1% | Adf | متغير |
|-------------------|-----------|-----------|-----------|-----------|-------|
| 0.9034 | -3.194611 | -3.526609 | -4.205004 | -1.169119 | GDP |
| 0.8801 | -3.198312 | -3.533083 | -4.219126 | -1.270696 | Reer |
| 0.0144 | -2.611531 | -2.945842 | -3.626784 | -3.480267 | Tr |
| 0.1098 | -3.194611 | -3.526609 | -4.205004 | -3.146660 | Tinf |
| 0.2736 | -2.606857 | -2.936942 | -3.605593 | -2.029385 | M2 |
| 0.0493 | -3.196611 | -3.526609 | -4.205004 | -3.533218 | Dlo |

المصدر: من اعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات 9 eviews

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن القيم المطلقة الإحصائية المقدره لكل المتغيرات GDP Reer Tr Tinf M2 Dlo اصغر من تلك القيم الحرجة عند كل مستوى المعنوية 10% 1% 5% فاننا نرفض الفرضية العدمية ونعتبر السلسلة الزمنية غير مستقرة أي وجود جذور وحدية.

اختبار ADF للمتغيرات الدراسة عند درجة الأولى : اظهرت نتائج الاختبار الجدول التالي:

الجدول رقم 04 اختبار ADF للمتغيرات الدراسة عند درجة الأولى

| القيمة الاحتمالية | 10% | 5% | 1% | Adf | |
|-------------------|-----------|-----------|-----------|-----------|------|
| 0.0000 | -3.196411 | -3.529758 | -4.211868 | -6.597655 | GDP |
| 0.0044 | -3.198312 | -3.533083 | -4.219126 | -4.539939 | Reer |
| 0.0008 | -2.607932 | -2.938987 | -3.610453 | -4.539634 | Tr |
| 0.0000 | -3.196411 | -3.529758 | -4.211868 | -8.664794 | Tinf |
| 0.0005 | -2.607932 | -2.938987 | -3.610453 | -4.696518 | M2 |
| 0.0000 | -3.196411 | -3.529758 | -4.211868 | -10.54203 | Dlo |

المصدر: من اعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات eviews9

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن القيم المطلقة الإحصائية المقدره لكل المتغيرات GDPReerTrTinf M2Dlo أكبر من تلك القيم الحرجة عند كل مستوى المعنوية 10% 5% 1% مما ينتج لنا أن السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى.

اختبار PP للمتغيرات الدراسة عند المستوى : اظهرت نتائج الاختبار الجدول التالي

الجدول رقم 05 اختبار PP للمتغيرات الدراسة عند المستوى

| القيمة الاحتمالية | 10% | 5% | 1% | Pp | |
|-------------------|------------|-----------|-----------|-----------|------|
| 0.9034 | -3.194611 | -3.526609 | -4.205004 | -1.169119 | GDP |
| 0.8436 | -3.194611 | -3.526609 | -4.205004 | -1.407177 | Reer |
| 0.7267 | -3.194611 | -3.526609 | -4.205004 | -1.713296 | Tr |
| 0.0974 | -3.1946111 | -3.526609 | -4.205004 | -3.207797 | Tinf |
| 0.3475 | -2.606857 | -2.936942 | -3.605593 | -1.859201 | M2 |
| 0.0537 | -3.1946111 | -3.526609 | -4.205004 | -3.493466 | Dlo |

المصدر: من اعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات **views9**

نلاحظ يتضح من الجدول أعلاه أن كل سلاسل GDPReertr m2inf .dlo غير مستقرة

اختبار pp للمتغيرات الدراسة عند درجة الأولى: اظهرت نتائج الاختبار الجدول التالي:

الجدول رقم 06 اختبار PP للمتغيرات الدراسة عند درجة الأولى

| القيمة الاحتمالية | 10% | 5% | 1% | Pp | |
|-------------------|-----------|-----------|-----------|-----------|------|
| 0.0000 | -3.196411 | -3.529758 | -4.211868 | -6.653313 | GDP |
| 0.0028 | -3.196411 | -3.529758 | -4.211868 | -4.703012 | Reer |
| 0.0021 | -3.196411 | -3.529758 | -4.211868 | -4.800984 | Tr |
| 0.0000 | -3.196411 | -3.529758 | -4.211868 | -8.664794 | Tinf |
| 0.0005 | -2.607932 | -2.938987 | -3.610453 | -4.692971 | M2 |
| 0.0000 | -3.196411 | -3.529758 | -4.211868 | -10.68287 | Dlo |

المصدر: من اعداد الطالبتين إعتامادا على مخرجات 9views

يتضح لنا من اختبار pp للمتغيرات عند درجة الأولى أن جميع قيم الإحصائية أكبر من القيم الحرجة عند المستويات الثلاث وهذا ما يؤكد لنا ان السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى عند كل المستويات.

المطلب الثاني : نموذج الدراسة

بعد قيامنا بإختبار الإستقرارية قمنا بتحديد نموذج var يعتبر من النماذج القياسية الحديثة لدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية حيث يتم في هذا النموذج كتابة الناتج الداخلي الخام كمتغير خارجي أما الكتلة النقدية M2 وسعر الصرف والتضخم وإجمالي احتياطي النقد تعتبر متغيرات داخلية وكل ما يلزم هذا النموذج هو تحديد متغيرات الدراسة وعدد فترات التباطؤ الزمني .

يعتبر نموذج var مقياسا موثوقا بيه لقياس درجة وسرعة الانعكاس فهو يساعد عل توضيح اثر الصدمة لمتغير الداخلي على المتغيرات أخرى داخل النموذج

ياخذ النموذج الشكل العام التالي

$$Y_t = A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \dots + A_p Y_{t-p} + e_t$$

حيث ان:

A: مصفوفة ذات الأبعاد (kxk) لكل $i=1,2,\dots,P$

e_t : متجه الأبعاد (kx1) لحدود الخطأ العشوائي

t: الزمن

ويمكن صياغة النموذج الخاص بدراسة كما يلي

$$GDP_t = f(M2_t, INF_t, trt, dlot, reert.)$$

GdP : ناتج الداخلي الخام، M2 : عرض النقود ، Inf : التضخم ، Tr : إجمالي احتياطي النقد، Dlo : إجمالي القروض، Reer : سعر الصرف

1- اختبار التكامل لjohansen: اظهرت نتائج الاختبار الجدول التالي

الجدول رقم 07 اختبار التكامل لjohansen

| Hypothesized | | Trace | 0.05 | |
|--------------|------------|-----------|----------------|---------|
| No. of CE(s) | Eigenvalue | Statistic | Critical Value | Prob.** |
| None * | 0.827786 | 161.1756 | 95.75366 | 0.0000 |
| Atmost 1 * | 0.604790 | 94.33297 | 69.81889 | 0.0002 |
| Atmost 2 * | 0.487676 | 59.05610 | 47.85613 | 0.0032 |
| Atmost 3 * | 0.392516 | 33.64177 | 29.79707 | 0.0172 |

| | | | | |
|----------|----------|----------|----------|--------|
| Atmost 4 | 0.306154 | 14.70143 | 15.49471 | 0.0656 |
| Atmost 5 | 0.021147 | 0.812215 | 3.841466 | 0.3675 |

المصدر : من اعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات 9 eviews

يتضح أن قيمة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0 أي وجود علاقة التكامل المتزامن ، حيث أن عدد الاتجاهات التكامل المتزامن $r=4$ عند مستوى معنوية مما يدل على وجود علاقة تكامل متزامن طويلة الأجل بين المتغيرات

2- اختبار اتجاهات العلاقة السببية

بعدها أتضح لنا بوجود علاقة ما بين المتغيرات في المدى الطويل سنقوم الآن بتحديد نوع هذا التأثير في المدى القصير من خلال اختبار العلاقات بين المتغيرات باستخدام طريقة Granger ومن شروط اختبار العلاقات السببية أن تكون كل المتغيرات المستعملة مستقرة من نفس الدرجة ، وعليه نستعمل التفاضلات الأولى للمتغيرات المدروسة فالجدول التالي يوضح الفرضيات العدمية المختبرة ونتائج الاختبار عند مستوى معنوية 5% اظهرت نتائج الاختبار الجدول التالي:

الجدول رقم 08 اختبار اتجاهات العلاقة السببية

| القرار | احتمالية 5% | احصائية فيشر المحسوبة F^* | الفرضيات العدمية |
|----------------------|-------------|-----------------------------|--|
| وجود علاقة سببية | 0.0083 | 5.54224 | ΔGdp يتسبب في Δdolans |
| عدم وجود علاقة سببية | 0.8175 | 0.20270 | Δdolans لا يتسبب في ΔGDP |
| عدم وجود علاقة سببية | 0.3409 | 1.11110 | ΔGDP لا يتسبب في ΔM2 |
| عدم وجود علاقة سببية | 0.4272 | 0.87216 | ΔM2 لا يتسبب في ΔGDP |
| عدم وجود علاقة سببية | 0.8201 | 0.19946 | ΔGDP لا يتسبب في Δreer |
| عدم وجود علاقة سببية | 0.7346 | 0.31118 | Δreer لا يتسبب في ΔGDP |
| عدم وجود علاقة سببية | 0.9700 | 0.03050 | ΔGDP لا يتسبب في ΔtINF |
| عدم وجود علاقة سببية | 0.3422 | 1.10683 | ΔtINF لا يتسبب في ΔGDP |

| | | | |
|----------------------|--------|---------|---|
| عدم وجود علاقة سببية | 0.7556 | 0.28252 | ΔTr لا يتسبب في ΔGDP |
| علاقة سببية | 0.5144 | 0.67788 | ΔGDP لا يتسبب في ΔTr |
| عدم وجود علاقة سببية | 0.6819 | 0.38715 | $\Delta dolans$ لا يتسبب في $\Delta M2$ |
| علاقة سببية | 0.1776 | 1.81921 | $\Delta M2$ لا يتسبب في $\Delta dolans$ |

| | | | |
|----------------------|--------|---------|---|
| عدم وجود علاقة سببية | 0.4247 | 0.87821 | $\Delta reer$ لا يتسبب في $\Delta dolans$ |
| علاقة سببية | 0.3443 | 1.10044 | $\Delta dolans$ لا يتسبب في $\Delta reer$ |
| عدم وجود علاقة سببية | 0.1706 | 1.86349 | $\Delta dolans$ لا يتسبب في $\Delta tinf$ |
| علاقة سببية | 0.0018 | 7.64346 | $\Delta tinf$ لا يتسبب في $\Delta dolans$ |
| عدم وجود علاقة سببية | 0.1562 | 1.96197 | $\Delta dolans$ لا يتسبب في Δtr |
| علاقة سببية | 0.4457 | 0.82764 | Δtr لا يتسبب في $\Delta dolans$ |
| عدم وجود علاقة سببية | 0.0500 | 3.27562 | $\Delta reer$ لا يتسبب في $\Delta m2$ |
| علاقة سببية | 0.3765 | 1.00543 | $\Delta m2$ لا يتسبب في $\Delta reer$ |
| عدم وجود علاقة سببية | 0.0093 | 5.38591 | $\Delta tINF$ لا يتسبب في $\Delta m2$ |
| علاقة سببية | 0.4262 | 0.87456 | $\Delta m2$ لا يتسبب في $\Delta tINF$ |
| عدم وجود علاقة سببية | 0.2129 | 1.61970 | ΔTr لا يتسبب في $\Delta m2$ |
| علاقة سببية | 0.1096 | 2.36102 | $\Delta m2$ لا يتسبب في ΔTr |
| عدم وجود علاقة سببية | 0.7604 | 0.27610 | $\Delta reer$ لا يتسبب في $\Delta tinf$ |
| علاقة سببية | 0.2048 | 1.66179 | $\Delta tinf$ لا يتسبب في $\Delta reer$ |

يستخدم نموذج جرانجر لوجود العلاقة بين المتغيرين كل على حدى، فإذا كانت الاحتمالية أقل من 5% نرفض الفرضية العدمية وذلك يعني وجود علاقة سببية. ومن خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن جميع الاحتمالات الناتجة أكبر من القيمة 0.05 إذن نقبل الفرضية العدمية أي عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات ما عدى الفرضية الاولى نجد اجمالي القروض يتسبب في تغير سعر الناتج الداخلي الخام و الفرضية السادسة عشر نجد اجمالي القروض يتسبب في التضخم و الفرضية التاسعة عشر نجد سعر الصرف يتسبب في تغير عرض النقود و الفرضية الواحد العشرون نجد معدل التضخم يتسبب في تغير عرض النقود.

3-1 تحديد فترة الإبطاء المثلى

تحديد فترة الإبطاء المثلى في النموذج var والتي تعطي أقل قيمة للمؤشرين AIC, SC للمتغيرات الدراسة وقد كانت نتائج الاختبار على النحو التالي:

الجدول رقم 09 اختبار تحديد فترة الإبطاء المثلى

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|-----|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| 0 | -255.8237 | NA | 0.027314 | 13.42686 | 13.68279 | 13.51868 |
| 1 | -2.224853 | 416.1622* | 3.98e-07* | 2.267941* | 4.059469* | 2.910726* |
| 2 | 28.97516 | 41.60001 | 5.83e-07 | 2.514095 | 5.841218 | 3.707838 |

المصدر: من اعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات eviews9

إن عدد التأخرات في هذا النموذج يقدر بفترة إبطاء مثلى واحدة، فمن خلال الشكل أدناه، يتضح بأن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار VAR satisfies the stability condition إذ أن جميع المعاملات أصغر من الواحد، و جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

العلاقة بين الناتج الداخلي الخام ومتغيرات الدراسة:

من خلال الاختبارات السابقة توصلنا لنموذج الدراسة التالي

$$- 15.81LN_M2+ 9.72LN_DLOANS- 42.42LN_REER + =LN_NGDP \\ 6.87LN_TINF- 32.55LN_TR$$

يتضح من خلال المعادلة ان معدل التضخم واجمالي القروض يرتبط ايجابيا مع الناتج الداخلي الخام GDP اما عرض النقود واجمالي احتياطي النقد وسعر الصرف يرتبط سلبا مع الناتج الداخلي الخام GDP.

المطلب الثالث: تفسير نتائج الدراسة

بعد التوصل إلى العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية والناتج الداخلي الخام في دراستنا التطبيقية لتوضيح الأثر خلال الفترة الممتدة 1980-2020 استخلصنا وجود علاقة إيجابية بين النقود والناتج الداخلي الخام حيث ان حدوث صدمة إيجابية في الكتلة النقدية سيكون له أثر إيجابي على الناتج الداخلي وهذا راجع إلى التطور الهائل للكتلة النقدية الذي قدر ب % 30.3 بعد الإصلاح المالي لعام 1971 الذي حدد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة كما عرفت نوعا من الارتفاع المستقر في الكتلة النقدية نتيجة تطبيق المخطط التنموي 1974-1977 فقد إهتم هذا الأخير بتنمية قطاع المحروقات والطاقات المنجمية، أما بالنسبة إلى تشجيع وتنمية الاستثمارات، فقد أعطيت الأولوية إلى تطوير القطاع الصناعي على حساب الزراعي بقي الوضع كما عليه خلال السنوات الخمس الأولى من الثمانينات، حتى سنة 1986 التي تميزت بإنخفاض في الكتلة النقدية إلى 5.2% نتيجة تسرب العملة خارج الجهاز المصرفي، وأدى هذا إلى بداية الإتفاق الإئتماني الأول" حيث نص على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، كما شهدت الكتلة النقدية تطور بنسبة % 11.4 في سنة 1990 وإرتفاع هائل وبشكل متسارع بين سنتي 1998 و 2005 ويرجع السبب إلى عاملين أساسين، هما الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية وتنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي فقد خصص لو 7 مليار دولار لمدة متوسطة إلا أن توفر معدلات عالية من السيولة المحلية (إستمرار الإصدار النقدي) دون أن يقابلها نمو في الناتج الداخلي الإجمالي يتولد عنها حالات التضخم.

أما التضخم فكان له تأثير ايجابي على الناتج الداخلي الخام يفسر التأثير الإيجابي للتضخم إلى حالة الإنكماش التي شهدتها الفترة 1973-1974 التي تميزت إلى النمو الكبير في الناتج المحلي الإجمالي، فقد تميزت فترة 1977 بنوع من الإستقرار النقدي الكامل نتيجة التوافق والتقارب بين نمو الكتلة النقدية ونمو الناتج المحلي الإجمالي، ثم شهدت سنوات 1980، 1978، 1979 نوعا من التضخم الطفيف تلاه نوع من الإنكماش إلى غاية 1981 فقد عرفت نوعا من إستقرار النقدي.

أما اجمالي القروض له تأثير إيجابي على ناتج الداخلي الخام حيث معدلات الفائدة على القروض تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي وجود علاقة طردية بين معدلات الفائدة والناتج المحلي الاجمالي، انخفاض معدلات الفائدة تؤدي بدورها إلى جذب الاستثمارات ومنه تحسين معدلات النمو الاقتصادي فسرنا هذا بالحوافز المقدمة للشباب في هذه الفترة الأخيرة وخاصة بعد 2004 جراء ارتفاع أسعار النفط فالعلاقة الطردية راجعة أيضا إلى الأثار الإيجابية لنشاط المقاولاتية ودعم المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة من خلال منحها قروض بنكية . كما قد أظهرت نتائج الدراسة ان لسعر الصرف اثر سلبي على ناتج الداخلي الخام في الجزائر وهذا راجع لضعف العملة المحلية وتراجعها ومعدلات التضخم السائدة كما توصلنا ان اجمالي احتياطي النقد له علاقة عكسية مع ناتج داخلي الخام وفسرناه بقلة نسبة للإحتياطيات النقدية لدى البنك المركزي.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بدراسة قياسية لتبيان الأثر الذي تتركه السياسة النقدية على معدلات النمو الإقتصادي خلال الفترة 1980-2020 وذلك بإتباع منهجية الإقتصاد القياسي حيث تم تحديد متغيرات النموذج من أجل بناءه والقيام بمجموعة من الإختبارات بغية الوصول إلى هدف الدراسة.

ففي البداية تم إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية بالإعتماد على برنامج $EVIEWS9$ بطريقة الإرتباط الذاتي والجزئي للسلسلة ثم بعدها إختبار ADF و pp عند المستوى و ADF و pp عند درجة الأولى مما نتج أن السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى ويوجد علاقة تكامل متزامن طويلة الأجل حسب إختبار $Johansen$ وإختبار العلاقات السببية بين المتغيرات المدروسة.

كما حاولنا توضيح دور كل متغير في تفسير التقلبات ومدى استجابة الناتج الداخلي الخام للمتغيرات الحاصلة في كل من السياسة النقدية، معدل الصرف و معدل التضخم و معدل القروض ومعدل النقود وكانت النتيجة ايجابية بين السياسة النقدية والنمو الإقتصادي، كما تم تفسير أهم النتائج المتحصل عليها بما يتوافق مع أهم المتغيرات الاقتصادية الحاصلة في الإقتصاد الوطني.

خاتمة عامة

الخاتمة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها حول مدى تأثير السياسة النقدية على النشاط الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980-2020 وهذا ما دفعنا إلى معالجة الموضوع في فصلين معززين بخاتمة تتضمن ملخصا شاملا للموضوع.

ولتوضيح اثر السياسة النقدية تطرقنا الى ماهية السياسة النقدية و تطورها التاريخي في بداية الامر تم بعد ذلك قمنا بمعرفة اهم نظريات السياسة النقدية في فكر الاقتصادي وكذا توضيح اهم ادوات السياسة النقدية المتمثلة في ادوات الكمية وادوات النوعية ومن اهم ادواتها سعر إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة و الاقتناع بها، وكبح التضخم حيث تتمثل اهم أهدافها في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة و استقرار في أسعار و تحسين ميزان المدفوعات والرفع من قيمة الكتلة النقدية و تحسين ميزان المدفوعات و معدل سعر الصرف وقد لاحظنا توسع قنوات السياسة النقدية الى كل من القناة سعر الفائدة. قناة سعر الصرف. قناة أسعار السندات. القنوات القائمة على الائتمان مثل: قناة الاقراض البنكي وقناة ميزانية المؤسسات.

أما فيما يخص النمو الاقتصادي فقد تطرقنا الى ماهية النمو الاقتصادي التي فسرها عديد من الباحثين s.kuznet و francoisperroux وقد توصلنا الى أهم استراتيجيات النمو الاقتصادي المتمثلة في عوامل النمو وتكاليف الإنتاج و نمو اقتصادي وقد تناولنا نظريات التقليدية و ركزنا على النظرية الكلاسيكية التي تضمنت مجال نمو الاقتصادي في تراكم الراس المالي وتوسيع السوق أما في ما يخص النظرية الكينيزية فعالجت موضوع النمو من خلال نموذج Harod_domair اذ اعتبر بانه لتحقيق الزيادة في نمو الاقتصادي يتطلب زيادة في الادخار و بالتالي زيادة في الاستثمار أما في ما يخص النظرية نيوكلاسيكية عالجت النمو الاقتصادي فتمثلت في نموذج solow الذي يرى ان معدل النمو يعتمد فقط على التقدم الفني أي الزيادة الإنتاجية فالعلاقة بين السياسة النقدية والنمو مرتبطة بمدى فعالية أدوات السياسة النقدية سواء المباشرة أو غير المباشرة وذلك عن طريق قنوات كقناة سعر الفائدة ، سعر الصرف، قناة الأسعار والائتمان، فقد إهتم كل من Sidrouski و Fisher، نموذج Oliver Bruno وPatrick Musso بدراسة العلاقة وخاصة الأثر الذي يتركه التضخم على معدلات النمو الإقتصادي وتفسيرها في نماذج نظرية مختلفة و الإهتمام بالإصدار النقدي وإستقلالية السلطات القائمة على هذه العملية.

كما تناولنا دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1980-2020 قمنا بتحديد اهم متغيرات الاقتصادية وتحليل مدى تأثيرها بالادوات السياسة النقدية و اختبرنا استقرارية متغيرات الدراسة واستنتجنا نموذج دراسة متمثل في VAR حيث يعتبر مقياسا موثوقا بيه لقياس درجة وسرعة الانعكاس فهو يساعد على توضيح اثر الصدمة لمتغير الداخلي على المتغيرات أخرى داخل النموذج وفسرنا الدراسة واهم نتائجها وجود علاقة طردية بين اجمالي القروض وسعر التضخم و عرض النقود مع ناتج الداخلي الخام ووجود علاقة عكسية بين سعر الصرف واجمالي احتياطي النقد.

اختبار صحة الفرضيات :

الفرضية الأولى: زيادة الكتلة النقدية تؤدي بدورها الى زيادة الاستثمار، و بالتالي زيادة الناتج المحلي الاجمالي، توجد علاقة طردية بين الكتلة النقدية و النمو الاقتصادي، فالزيادة في الكتلة النقدية تؤدي بدورها الى زيادة الانفاق العام ومنه الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي الفرضية الأولى صحيحة.

الفرضية الثانية: وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف و ناتج الداخلي الخام حيث يؤثر سعر الصرف سلبا على ناتج داخلي الخام فبتالي فرضية الثانية خاطئة .

افاق البحث:

في نهاية بحثنا هذا، يمكن تقديم بعض المواضيع والاشكاليات التي تعتبر جديرة بالبحث ونذكر منها:

- ✚ التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي.
- ✚ أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة دراسة مقارنة مع الدول النامية.
- ✚ فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال قناة السوق.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب باللغة العربية:

1. حسين مسعود أضواء على النظرية الاقتصادية المعاصرة دار المعارف ,بيروت، لبنان، 2001 .
2. حمد رمزي مُجّد عبد العال، العالقة التبادلية بين معدلات الدولة وفاعلية السياسة النقدية (تحليل رياضي وقياسي)، الطبعة الأولى، لمكتب العربي للمعارف، القاهرة_مصر 2014
3. زكريا الثوري ،الدكتور يسر السمرائي ، البنوك المركزية و السياسات النقدية ، دار اليازوردي العلمية للنشر و التوزيع ،عمان الأردن، 2013 .
4. سامي خليل .نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة .الكتاب الثاني مطابع الأهرام .القاهرة 1994 .
5. سعد الدين العيسى، الدكتور سليمان قطف ، الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات ، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006 .
6. سهيلة مواكلي ، مُجّد زيدان ، محددات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر ، دراسة قياسية من 1994-2016 ، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 15 العدد 15 العدد 22 سنة 2020 ، جامعة الشلف ، الجزائر .
7. السيد متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان_الأردن 2009،
8. صلاح الدين نامق، قادة الفكر الإقتصادي، دار القاهرة، القاهرة، مصر، 1986.
9. عبد القادر مُجّد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية للطباعة ،مصر ،2000.
10. عبد المجيد قدي المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون_ الجزائر، 2005.
11. علواني عمر، زرق سيد أحمد، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2014.
12. عن مُجّد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والملف هوم، دارالقاهرة للنشر، القاهرة، 2001 .
13. قسيميوري و كفية. اثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي. التضخم والبطالة) دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992-2018 Diss . universtémohamedkholderbiskra, 2021.
14. لجلو موسى بوخاري .سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع لبنان 2010.
15. ليث حسن حاتم.السياسة النقدية كأداة لدعم وتطوير اقتصاد العراقي سنة 2018
16. مُجّد صالح تركي القريشي، "علم اقتصاد التنمية"، إثراء للنشر والتوزيع، ط.1، الأردن، 2010.
17. مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية؛ نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، الأردن، 2007..
18. ميشيل تودارو، "التنمية الاقتصادية" تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.

19. هيل عجمي، جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، بغداد، 2009

20. وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دار الكتاب الجامعي، دورة الامارات العربية المتحدة – الجمهورية اللبنانية .

الكتب باللغة الأجنبية:

1. Bashar, Omar HMN, IKM MokhtarulWadud, and HusonJoher Ali Ahmed. "Oil price uncertainty, monetary policy and the macroeconomy: The Canadian perspective." *EconomicModelling* 35 (2013): 249-259.
2. Fasanya, Ismail O., Adegbemi BO Onakoya, and Mariam A. Agboluaje. "Does monetary policy influence economic growth in Nigeria?." *Asian Economic and Financial Review* 3.5 (2013): 635-646
3. Gregory .N. Mankiw "Macroéconomie", 3eme édition, De boeck, Paris, France 2003, p 264.
4. Jean Arrous, « Les théories de la croissance », Paris, éditions du seuil, 1999.
5. Karline PELIER, "Propriété intellectuelle et croissance économique en France 1791-1945, une analyse économétrique du modèle de Romer", université Montpellier 1, dans: [ttp://www.lameta.univ-montp1.fr /download/ DT/WP 2003-23 .pdf](http://www.lameta.univ-montp1.fr/download/DT/WP2003-23.pdf), cite web consulté le 15/03/2022.
6. Nouri, Manouchehr, and Ahmad JafariSamimi. "The impact of monetary policy on economic growth in Iran." *Middle-East Journal of Scientific Research* 9.6 (2011):
7. Oliver Bruno et Patrick Musso, volatilité de l'inflation et croissance économique. *Revue Economique Développements récents de l'analyse économique* N3, paris 2000,
8. PATRICK VILLIEU, INFLATION ACCUMULATION DU CAPITAL ANNALS ECONOMIE ET STATISTIQUE N27 France, 1992 ,
9. Razmi, Fatemeh, et al. "The role of monetary transmission channels in transmitting oil price shocks to prices in ASEAN-4 countries during pre-and post-global financial crisis." *Energy* 101 (2016):

10. Régis د Bénichi, Marc Nouschi, « La croissance aux XIXème et XXème siècles », 2ème édition, édition Marketing, Paris, 1990.
11. Gregory Mankiw Macro économie, 3ème édition, édition de Boeck, Belgique, 2003.

المذكرات:

1. بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي -دراسة نظرية-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أمجد بوقرة بومرداس، 2008_2009.
2. جبوري مُجد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم لاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص: نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013.
3. حليلة باب الله، أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية 1990-2017، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي، سنة: 2018-2019.
4. دربال فاطمة، أثر السيولة على النمو الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و بنوك مالية دولية، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت الجزائر 2013_2014 .
5. دوحه سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجه، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتور الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية 2014_2015 جامعة مُجد خيضر، بسكرة.
6. رحمة، خنساء بابكر بشير ومشرف-ابراهيم فضل المولي البشير.. أدوات السياسة النقدية وأثرها في المتغيرات الاقتصادية للفترة من 1998-2013م.. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014.
7. شياوي حليلة، عزي سامية، إستقلالية السلطة النقدية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية -حالة الجزائر 1980-2015-، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد بنكي وكمي، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، سنة 2017-2018.
8. عن أبرير مُجد، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية. دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية _تخصص نقود بنوك ومالية 2008.
9. كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية -دراسة تحليلية وقياسية-، أطروحة دكتوراه، تخصص، إقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013.
10. مرداسي حمزة، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، تخصص: إقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009-2010.

المجلات:

1. سكر, فاطمة. "أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي حالة الجزائر 1980-2016". مجلة السياسة والاقتصاد. العدد (1) ديسمبر 2018 (اصدارخاص) (2018).
2. فؤاد هاشم اقتصاديات النقود والتوازن النقدي القاهرة 1959 ص 206 و عبد الكريم صادق بركات, التضخم في الدول ذات الاقتصاد المخطط, مجلة كلية التجارة, جامعة الإسكندرية _ العدد 01، 1965.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

المحلقة 01 اختبار ADF للناتج الداخلي الخام عند المستوى

NullHypothesis: LN_NGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
LagLength: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|---------------------------------------|-------------|--------|
| AugmentedDickey-Fuller test statistic | -1.169119 | 0.9034 |
| Test critical values: 1% level | -4.205004 | |
| 5% level | -3.526609 | |
| 10% level | -3.194611 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

AugmentedDickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_NGDP)
Method: Least Squares
Date: 03/21/22 Time: 13:13
Sample (adjusted): 1981 2020
Included observations: 40 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| LN_NGDP(-1) | -0.148977 | 0.127427 | -1.169119 | 0.2498 |
| C | 1.191594 | 1.521343 | 0.783252 | 0.4385 |
| @TREND("1980") | 0.076924 | 0.042035 | 1.830001 | 0.0753 |
| R-squared | 0.083905 | Meandependent var | 0.463601 | |
| Adjusted R-squared | 0.034386 | S.D. dependent var | 2.182846 | |
| S.E. of regression | 2.144988 | Akaike info criterion | 4.436184 | |
| Sumsquaredresid | 170.2361 | Schwarz criterion | 4.562850 | |
| Log likelihood | -85.72367 | Hannan-Quinn criter. | 4.481982 | |
| F-statistic | 1.694404 | Durbin-Watson stat | 1.951752 | |
| Prob(F-statistic) | 0.197653 | | | |

قائمة الملاحق

المعلق 02 اختبار ADF للناتج الداخلي الخام عند درجة الاولى

NullHypothesis: D(LN_NGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
LagLength: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|---------------------------------------|-------------|--------|
| AugmentedDickey-Fuller test statistic | -6.597655 | 0.0000 |
| Test critical values: 1% level | -4.211868 | |
| 5% level | -3.529758 | |
| 10% level | -3.196411 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

قائمة الملاحق

الملاحق 03 اختبار ADF لسعر الصرف عند المستوى

NullHypothesis: LN_REER has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
LagLength: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|---------------------------------------|-------------|--------|
| AugmentedDickey-Fuller test statistic | -1.270696 | 0.8801 |
| Test critical values: 1% level | -4.219126 | |
| 5% level | -3.533083 | |
| 10% level | -3.198312 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

AugmentedDickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_REER)
Method: Least Squares
Date: 03/21/22 Time: 13:30
Sample (adjusted): 1983 2020
Included observations: 38 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| LN_REER(-1) | -0.091906 | 0.072328 | -1.270696 | 0.2127 |
| D(LN_REER(-1)) | 0.310253 | 0.168815 | 1.837829 | 0.0751 |
| D(LN_REER(-2)) | -0.120000 | 0.170320 | -0.704554 | 0.4860 |
| C | 0.469293 | 0.426862 | 1.099404 | 0.2795 |
| @TREND("1980") | -0.001957 | 0.003359 | -0.582560 | 0.5641 |
| R-squared | 0.163752 | Meandependent var | | -0.036159 |
| Adjusted R-squared | 0.062388 | S.D. dependent var | | 0.114142 |
| S.E. of regression | 0.110524 | Akaike info criterion | | -1.445092 |
| Sumsquaredresid | 0.403112 | Schwarz criterion | | -1.229620 |
| Log likelihood | 32.45675 | Hannan-Quinn criter. | | -1.368429 |
| F-statistic | 1.615493 | Durbin-Watson stat | | 1.912549 |
| Prob(F-statistic) | 0.193622 | | | |

قائمة الملاحق

المحلل 104 اختبار ADF لسعر الصرف عند درجة أولى

NullHypothesis: D(LN_REER) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
LagLength: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|---------------------------------------|-------------|--------|
| AugmentedDickey-Fuller test statistic | -4.539939 | 0.0044 |
| Test critical values: 1% level | -4.219126 | |
| 5% level | -3.533083 | |
| 10% level | -3.198312 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

AugmentedDickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_REER,2)
Method: Least Squares
Date: 03/21/22 Time: 13:34
Sample (adjusted): 1983 2020
Included observations: 38 afteradjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| D(LN_REER(-1)) | -0.914765 | 0.201493 | -4.539939 | 0.0001 |
| D(LN_REER(-1),2) | 0.187492 | 0.163283 | 1.148261 | 0.2589 |
| C | -0.070553 | 0.041835 | -1.686470 | 0.1009 |
| @TREND("1980") | 0.001752 | 0.001676 | 1.045354 | 0.3032 |
| R-squared | 0.417478 | Meandependent var | -0.002422 | |
| Adjusted R-squared | 0.366079 | S.D. dependent var | 0.140065 | |
| S.E. of regression | 0.111518 | Akaike info criterion | -1.449954 | |
| Sumsquaredresid | 0.422836 | Schwarz criterion | -1.277576 | |
| Log likelihood | 31.54912 | Hannan-Quinn criter. | -1.388623 | |
| F-statistic | 8.122296 | Durbin-Watson stat | 1.882251 | |
| Prob(F-statistic) | 0.000326 | | | |

قائمة الملاحق

الملاحق 05 اختبار ADF لعرض النقود عند المستوى

Null Hypothesis: LN_M2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -2.029385 | 0.2736 |
| Test critical values: 1% level | -3.605593 | |
| 5% level | -2.936942 | |
| 10% level | -2.606857 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_M2)
Method: Least Squares
Date: 03/21/22 Time: 17:02
Sample (adjusted): 1981 2020
Included observations: 40 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| LN_M2(-1) | -0.014662 | 0.007225 | -2.029385 | 0.0495 |
| C | 0.543152 | 0.203380 | 2.670632 | 0.0111 |
| R-squared | 0.097782 | Mean dependent var | | 0.131130 |
| Adjusted R-squared | 0.074039 | S.D. dependent var | | 0.078562 |
| S.E. of regression | 0.075598 | Akaike info criterion | | -2.278064 |
| Sum squared resid | 0.217173 | Schwarz criterion | | -2.193620 |
| Log likelihood | 47.56127 | Hannan-Quinn criter. | | -2.247531 |
| F-statistic | 4.118405 | Durbin-Watson stat | | 1.635177 |
| Prob(F-statistic) | 0.049466 | | | |

قائمة الملاحق

الملاحق 06 اختبار ADF لعرض النقود عند درجة اولى

Null Hypothesis: D(LN_M2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -4.696518 | 0.0005 |
| Test critical values: 1% level | -3.610453 | |
| 5% level | -2.938987 | |
| 10% level | -2.607932 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_M2,2)
Method: Least Squares
Date: 03/21/22 Time: 17:05
Sample (adjusted): 1982 2020
Included observations: 39 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| D(LN_M2(-1)) | -0.753365 | 0.160409 | -4.696518 | 0.0000 |
| C | 0.097817 | 0.024682 | 3.963097 | 0.0003 |
| R-squared | 0.373490 | Mean dependent var | -0.002117 | |
| Adjusted R-squared | 0.356557 | S.D. dependent var | 0.097374 | |
| S.E. of regression | 0.078108 | Akaike info criterion | -2.211524 | |
| Sum squared resid | 0.225733 | Schwarz criterion | -2.126213 | |
| Log likelihood | 45.12471 | Hannan-Quinn criter. | -2.180915 | |
| F-statistic | 22.05728 | Durbin-Watson stat | 1.965219 | |
| Prob(F-statistic) | 0.000036 | | | |

قائمة الملاحق

المحلقة 06 اختبار ADF اجمالي احتياطي النقد عند المستوى

Null Hypothesis: LN_TR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -3.480267 | 0.0144 |
| Test critical values: 1% level | -3.626784 | |
| 5% level | -2.945842 | |
| 10% level | -2.611531 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_TR)
Method: Least Squares
Date: 03/21/22 Time: 17:12
Sample (adjusted): 1985 2020
Included observations: 36 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------|-------------|------------|-------------|--------|
| LN_TR(-1) | -0.175351 | 0.050384 | -3.480267 | 0.0016 |
| D(LN_TR(-1)) | 0.118081 | 0.147335 | 0.801446 | 0.4292 |
| D(LN_TR(-2)) | 0.062642 | 0.145905 | 0.429337 | 0.6707 |
| D(LN_TR(-3)) | 0.299396 | 0.145668 | 2.055331 | 0.0486 |
| D(LN_TR(-4)) | 0.482606 | 0.156251 | 3.088664 | 0.0043 |
| C | 0.302377 | 0.088747 | 3.407185 | 0.0019 |

المحلقة 06 اختبار ADF اجمالي احتياطي النقد عند درجة اولى

Null Hypothesis: D(LN_TR) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -4.539634 | 0.0008 |
| Test critical values: 1% level | -3.610453 | |
| 5% level | -2.938987 | |
| 10% level | -2.607932 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LN_TR,2)
 Method: Least Squares
 Date: 03/21/22 Time: 17:13
 Sample (adjusted): 1982 2020
 Included observations: 39 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------|-------------|--------------------|-------------|--------|
| D(LN_TR(-1)) | -0.715462 | 0.157604 | -4.539634 | 0.0001 |
| C | 0.005690 | 0.025130 | 0.226418 | 0.8221 |
| R-squared | 0.357731 | Mean dependent var | 0.000000 | |

قائمة الملاحق

الملحق 107 اختبار PP لنتائج الداخلي الخام عند المستوى

NullHypothesis: LN_NGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -1.169119 | 0.9034 |
| Test critical values: 1% level | -4.205004 | |
| 5% level | -3.526609 | |
| 10% level | -3.194611 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction) 4.255902
HAC corrected variance (Bartlett kernel) 4.255902

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LN_NGDP)
Method: Least Squares
Date: 03/21/22 Time: 13:21
Sample (adjusted): 1981 2020
Included observations: 40 afteradjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| LN_NGDP(-1) | -0.148977 | 0.127427 | -1.169119 | 0.2498 |
| C | 1.191594 | 1.521343 | 0.783252 | 0.4385 |
| @TREND("1980") | 0.076924 | 0.042035 | 1.830001 | 0.0753 |
| R-squared | 0.083905 | Meandependent var | | 0.463601 |
| Adjusted R-squared | 0.034386 | S.D. dependent var | | 2.182846 |
| S.E. of regression | 2.144988 | Akaike info criterion | | 4.436184 |
| Sumsquaredresid | 170.2361 | Schwarz criterion | | 4.562850 |
| Log likelihood | -85.72367 | Hannan-Quinn criter. | | 4.481982 |
| F-statistic | 1.694404 | Durbin-Watson stat | | 1.951752 |
| Prob(F-statistic) | 0.197653 | | | |

قائمة الملاحق

الملحق 10 اختبار PP لعرض النقود عند المستوى

Null Hypothesis: LN_M2 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -1.859201 | 0.3475 |
| Test critical values: 1% level | -3.605593 | |
| 5% level | -2.936942 | |
| 10% level | -2.606857 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction) 0.005429
HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.006677

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LN_M2)
Method: Least Squares
Date: 03/21/22 Time: 17:07
Sample (adjusted): 1981 2020
Included observations: 40 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| LN_M2(-1) | -0.014662 | 0.007225 | -2.029385 | 0.0495 |
| C | 0.543152 | 0.203380 | 2.670632 | 0.0111 |
| R-squared | 0.097782 | Mean dependent var | | 0.131130 |
| Adjusted R-squared | 0.074039 | S.D. dependent var | | 0.078562 |
| S.E. of regression | 0.075598 | Akaike info criterion | | -2.278064 |

قائمة الملاحق

الملحق 11 اختبار PP لعرض النقود عند درجة اولى

Null Hypothesis: D(LN_M2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--|-------------|----------|
| Phillips-Perron test statistic | -4.692971 | 0.0005 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.610453 | |
| 5% level | -2.938987 | |
| 10% level | -2.607932 | |
| *MacKinnon (1996) one-sided p-values. | | |
| Residual variance (no correction) | | 0.005788 |
| HAC corrected variance (Bartlett kernel) | | 0.005759 |

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LN_M2,2)
Method: Least Squares
Date: 03/21/22 Time: 17:08
Sample (adjusted): 1982 2020
Included observations: 39 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------|-------------|--------------------|-------------|--------|
| D(LN_M2(-1)) | -0.753365 | 0.160409 | -4.696518 | 0.0000 |
| C | 0.097817 | 0.024682 | 3.963097 | 0.0003 |
| R-squared | 0.373490 | Mean dependent var | -0.002117 | |

الملحق 14 اختبار التكامل ل johansen

| | | | |
|--|------------|-----------|----------------|
| Date: 03/27/22 Time: 13:37 | | | |
| Sample (adjusted): 1983 2020 | | | |
| Included observations: 38 after adjustments | | | |
| Trend assumption: Linear deterministic trend | | | |
| Series: LN_NGDP LN_DLOANS LN_M2 LN_REER LN_TINF LN_TR | | | |
| Lags interval (in first differences): 1 to 2 | | | |
| Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace) | | | |
| Hypothesized | | Trace | 0.05 |
| No. of CE(s) | Eigenvalue | Statistic | Critical Value |
| None * | 0.827786 | 161.1756 | 95.75366 |
| At most 1 * | 0.604790 | 94.33297 | 69.81889 |
| At most 2 * | 0.487676 | 59.05610 | 47.85613 |
| At most 3 * | 0.392516 | 33.64177 | 29.79707 |
| At most 4 | 0.306154 | 14.70143 | 15.49471 |
| At most 5 | 0.021147 | 0.812215 | 3.841466 |
| Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level | | | |
| * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level | | | |
| **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values | | | |
| Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue) | | | |
| Hypothesized | | Max-Eigen | 0.05 |
| No. of CE(s) | Eigenvalue | Statistic | Critical Value |
| None * | 0.827786 | 66.84263 | 40.07757 |
| At most 1 * | 0.604790 | 35.27687 | 33.87687 |
| At most 2 | 0.487676 | 25.41433 | 27.58434 |
| At most 3 | 0.392516 | 18.94034 | 21.13162 |
| At most 4 | 0.306154 | 13.88921 | 14.26460 |
| At most 5 | 0.021147 | 0.812215 | 3.841466 |
| Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level | | | |
| * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level | | | |
| **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values | | | |
| Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b*S11*b=I): | | | |
| | | | |

قائمة الملاحق

ملحق 15 اختبار اتجاهات العلاقة السببية

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 03/27/22 Time: 13:42

Sample: 1980 2020

Lags: 2

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|--|-----|-------------|--------|
| LN_DLOANS does not Granger Cause LN_NGDP | 39 | 5.54224 | 0.0083 |
| LN_NGDP does not Granger Cause LN_DLOANS | | 0.20270 | 0.8175 |
| LN_M2 does not Granger Cause LN_NGDP | 39 | 1.11110 | 0.3409 |
| LN_NGDP does not Granger Cause LN_M2 | | 0.87216 | 0.4272 |
| LN_REER does not Granger Cause LN_NGDP | 39 | 0.19946 | 0.8201 |
| LN_NGDP does not Granger Cause LN_REER | | 0.31118 | 0.7346 |
| LN_TINF does not Granger Cause LN_NGDP | 39 | 0.03050 | 0.9700 |
| LN_NGDP does not Granger Cause LN_TINF | | 1.10683 | 0.3422 |
| LN_TR does not Granger Cause LN_NGDP | 39 | 0.28252 | 0.7556 |
| LN_NGDP does not Granger Cause LN_TR | | 0.67788 | 0.5144 |
| LN_M2 does not Granger Cause LN_DLOANS | 39 | 0.38715 | 0.6819 |
| LN_DLOANS does not Granger Cause LN_M2 | | 1.81921 | 0.1776 |
| LN_REER does not Granger Cause LN_DLOANS | 39 | 0.87821 | 0.4247 |
| LN_DLOANS does not Granger Cause LN_REER | | 1.10044 | 0.3443 |
| LN_TINF does not Granger Cause LN_DLOANS | 39 | 1.86349 | 0.1706 |
| LN_DLOANS does not Granger Cause LN_TINF | | 7.64346 | 0.0018 |
| LN_TR does not Granger Cause LN_DLOANS | 39 | 1.96197 | 0.1562 |
| LN_DLOANS does not Granger Cause LN_TR | | 0.82764 | 0.4457 |
| LN_REER does not Granger Cause LN_M2 | 39 | 3.27562 | 0.0500 |
| LN_M2 does not Granger Cause LN_REER | | 1.00543 | 0.3765 |
| LN_TINF does not Granger Cause LN_M2 | 39 | 5.38591 | 0.0093 |
| LN_M2 does not Granger Cause LN_TINF | | 0.87456 | 0.4262 |
| LN_TR does not Granger Cause LN_M2 | 39 | 1.61970 | 0.2129 |
| LN_M2 does not Granger Cause LN_TR | | 2.36102 | 0.1096 |
| LN_TINF does not Granger Cause LN_REER | 39 | 0.27610 | 0.7604 |
| LN_REER does not Granger Cause LN_TINF | | 1.66179 | 0.2048 |

قائمة الملاحق

ملحق : اختبار تحديد فترة الإبطاء المثلى

Endogenous variables: LN_NGDP LN_M2 LN_DLOANS LN_REER
LN_TINF LN_TR

Exogenous variables: C

Date: 04/20/22 Time: 10:58

Sample: 1980 2020

Included observations: 39

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|-----|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| 0 | -255.8237 | NA | 0.027314 | 13.42686 | 13.68279 | 13.51868 |
| 1 | -2.224853 | 416.1622* | 3.98e-07* | 2.267941* | 4.059469* | 2.910726* |
| 2 | 28.97516 | 41.60001 | 5.83e-07 | 2.514095 | 5.841218 | 3.707838 |

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وللوصول إلى هدف الدراسة أجرينا دراسة قياسية لمجموعة المتغيرات التالية: النمو الاقتصادي (الناتج الداخلي الخام)، سعر الصرف، إجمالي القروض، التضخم، إجمالي احتياطي النقد، عرض النقود، خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2020، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR قيام بمختلف الاختبارات.

لقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين عرض النقود وإجمالي القروض وسعر التضخم مع الناتج الداخلي الخام وأن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف و إجمالي احتياطي النقد مع الناتج الداخلي الخام .

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، الناتج المحلي الإجمالي. نموذج انحدار الذاتي VAR

Abstract:

This study aims to know the impact of monetary policy on economic growth in Algeria, and to reach the goal of the study, we conducted a standard study for the following set of variables: economic growth (crude internal output), exchange rate, total loans, inflation, total cash reserves, money supply.

During the period from 1980 to 2020, using the Autoregressive Model (VAR), various tests were performed

The study concluded that there is a direct relationship between money supply, total loans and inflation rate with the gross domestic product, and that there is an inverse relationship between the exchange rate and the total cash reserve with the gross domestic product.

Keywords: monetary policy, gross domestic product, autoregressive model VAR